مقدمات انتفاضة عام ١٩٤٨ في محاضر مجلس النواب العراقي

ذكرى عدنان داخل الشمري

أ.د . عبد الله حميد العتابي

جامعة بغداد / كلية التربية للبنات / قسم التاريخ /الحديث والمعاصر

مقدمات انتفاضة عام ١٩٤٨ في محاضر مجلس النواب العراقي

ذكرى عدنان داخل الشمري

أ.د . عبد الله حميد العتابي

Abstract

The Iraqi people suffered from a serious crisis, which is the grain crisis and the loss of the bread at the beginning of 1947, which led to an increase in popular discontent with Iraqi government, that exceeded the limits of silence and turned into an explosion in the face of the government, which was a result of the government's wrong economic policy, and its permission to export quantities A large amount of grain to satisfy the feudal lords and agricultural owners, and despite the bad agricultural season as a result of the lack of rain and the spread of locusts, and despite the warnings addressed to the government about the impact of export on the seriousness of the situation, so there were demands to prevent the export of grain in that year, but the government continued with that wrong policy , which ultimately affected the livelihood of the people.

This crisis was reflected in the sessions of the Council of Representatives, who dealt with its factors by developing solutions to overcome it, and a number of deputies explained the seriousness of the crisis in the country and its negative effects on the political work of the Iraqi government. In a related context, administrative and financial corruption became widespread in the government apparatus and the negative consequences that affected the general economic situation in the country. This issue became threatening the country due to its contact with the necessary interests of the people, and this phenomenon took an important aspect in the sessions of the Iraqi Council of Representatives.

المقدمة

عانى الشعب العراقي من أزمة خطيرة ، وهي أزمة الحبوب وفقدان لرغيف الخبز في مطلع عام ١٩٤٧ ، مما ادى الى زيادة السخط الشعبي على الحكومة العراقية ، الأمر الذي تجاوز حدود السكوتّ وتحول الى انفجار بوجه الحكومة ، الذي كان نتيجة لسياسة الحكومة الأقتصادية الخاطئة ، بسماحها تصدير كميات كبيرة من الحبوب إرضاءاً لكبار الإقطاعيين والملاكين الزراعيين ، وبالرغم من سوء الموسم الزِرّاعي نتيجة لقلة الأمطار وانتشار الجراد ، وبالرغم من التحذيرات الموجهة الى الحكومة من انعكاس تأثير التصدير على خطورة الوضع ، فظهرت مطالبات بمنع تصدير الحبوب في ذلك العام ، إلا إن الحكومة إستمرت بتلك السياسة الخاطئة ، والتي أثرت بالمحصلة على قوت وحياة الشعب المعاشية.

إنعكست تلك الأزمة على جلسات مجلس النواب الذين تناولوا عواملها ، ووضع الحلول لتجاوزها ، ووضح عدد من النواب خطورة الأزمة الموجودة في البلاد وما لها من تأثيرات سلبية على العمل السياسي للحكومة العراقية. وفي سياق متصل ، إستشرى الفساد الإداري والمالي في الجهاز الحكومي وما ترتب عليه من سلبيات أضرت بالوضع الإقتصادي العام في البلاد ، فأصبحت تلك القضية تهدد البلاد لتماسها مع مصالح الشعب الضرورية ، وأخذت تلك الظاهرة جانب مهم في مناقشات مجلس النواب العراقي.

أدت الحرب العالمية الثانية[١] (١ ايلول ١٩٣٩ – ٢ ايلول ١٩٤٥) الى إحداث تغييرات هامة جدا في عموم العالم[٢] ، عكست اثاراً سلبية على الوضع الاقتصادي اذ حدثت مجاعة عالمية ، فأضرت تلك الحرب بالإنتاج الزراعي نتيجة قلة المزارعين بسبب سَوقهم لجبهات القتال ، ونقص حيوانات السحب وقلة الأسمدة فضلاً عن الأوضاع الأخرى المرتبطة بالحرب، مما أدى إلى هبوط كبير في إنتاج القمح في العالم شمل ذلك البلدان التي تُعدّ في الأوضاع الاعتيادية أكبر البلاد المنتجة للحبوب فأخذ ذلك يهدد بتفشي مجاعة في بعض الدول [٣]، ولم يكن العراق بعيداً عن تلك الدول ، ففي عام ١٩٤٧م ظهر ما يُعرف بأزمة الخبز، إذ اخذت أسعار القمح والشعير بالأرتفاع ، بسبب قلة الأنتاج نتيجة لعدة أسباب منها : الجراد والأفات الزراعية الأخرى[٤] ، أما السبب الاخر هو إستمرار تصدير القمح والشعير إلى الخارج على حساب احتياجات الداخل ، فمثلاً جهزت الحكومة العراقية

الحكومة السورية بكميات من القمح[٥] وعلى الرغم من قيام رئيس الوزراء صالح جبر[٦] – بعد تلكؤه الظاهر– على إصدار أمر بمنع تصدير القمح الى سوريا ، أو أي مكان آخر ، الّا أنه عمل من جانب اخر على منح أحد التجار إجازة بعد صدور قرار المنع مباشرة على تصدير كميات كبيرة من القمح الى سوريا بعد صدور قرار المنع مباشرةً[٧] ، وعلى الرغم من نقص محصول القمح فقد استمر أيضاً تصدير الشعير حتى نهاية شهر تشرين الاول١٩٤٧[٨] ، الأمر الذي أدى الى خسارة العراق كميات كبيرة من الحبوب المُصدرة التي كان في بقائها داخل البلاد ضرورة لا بد منها في معالجة الأزمة فيتلافى فيها نقص القمح[٩].

فضلاً عن الفيضانات الكثيرة التي حدثت ، وكان أخطرها فيضان عام ١٩٤٦ نتيجة الأمطار ألغزيرة ألمصحوبة بذوبان الثلوج في أعالي الجبال[١٠] ، فارتفع منسوب نهر دجلة فأحدث ثغرات كثيرة في شمالي بغداد، فأنغمرت اكثر اقسامها ، وغرقت أكثر الاراضي الزراعية في المناطق الجنوبية من العراق باستثناء لواء المنتفك (في محافظة ذي قار) بمزارعه[١١] كلها.

ومن الجدير بالإشارة ، وصلت عدد من البرقيات الى مجلس النواب العراقي [١٢] طالبت بالعمل على تجنب حدوث مجاعة شاملة [١٣] . فقدمت غرفة تجارة بغداد [١٤] بطلب الى المسؤولين ، وأكدت على منع تصدير الشعير لأجل خلطه مع القمح وتوفير الخبز للشعب ، ومن جانب آخر، وضحت غرفة تجارة الموصل[١٥] للسلطات المسؤولة خطورة الأمر أذا لم تتخذ الحكومة الأجراءات الصارمة ، ولكنها لم تجد اذناً صاغية [١٦] .

وفي سياق متصل ، قدّم مجموعة من سكنة بغداد من ذوي الدخل المحدود عريضة الى مجلس النواب ، وديوان مجلس الوزراء يشكون فيها من قلة الخبز ، وان تلك المشكلة استمرت مدة طويلة اذ تُعدُّ من اكثر الحاجات الضرورية لهم ، كذلك وضحوا التلاعب الذي قام به المزارعين الكبار، وتهريبهم للحبوب الى الخارج ، وإمتناعهم من دفع حصة الحبوب المطلوبة منهم للحكومة ، والإستعاضة عنها بدفع الثمن الرسمي البسيط ، ووضحوا أيضاً عدم وجود رقابة حكومية تضرب على ايدي الفاسدين منهم ، فضلاً عن تلاعب أصحاب الافران بالطحين قبل خبزه ، وأيضاً دور الشركات الاحتكارية في تجارة الحبوب ،

والتي كان لها الأثر الأقوى في تلك الأزمة ، فضلاً عن دور النفوذ الاجنبي في الدولة [١٧].

وفي نفس الصدد ، قدم لفيف من سكان بغداد عريضة الى متصرف لواء بغداد عبد الرحمن جودت [١٨] وضحوا فيها خطورة الأزمة التي اصبح الحصول فيها على رغيف الخبز لا يأتي الَّا بشق الأنفس . وحرصاً على ذلك قدموا مجموعة من الحلول لمعالجة الأزمة بصورة جدية، و ذلك بالضرب على أيدي المتاجرين ، وايقاف تصدير انواع الحبوب كافة وخاصة الشعير ، وتحديد الحد الاقصى الذي ينبغي أن يُباع به القمح [١٩] .

وفي هذا الاطار ، قدم مجموعة من اهالي بغداد عريضة الى وزارة الداخلية والتي رُفعت الى صالح جبر ، وضحوا فيها تفاقم أزمة الخبز التي اصبحت تهدد العوائل بالهلاك والموت ، مطالبين الحكومة إتخاذ اجراءات حازمة لحل الأزمة ، ووضحوا كذلك العوامل التي ساعدت على خلق تلك الأزمة بعدم إستيراد الحكومة للحنطة من الخارج ، وعدم أخذ حصتها من كبار الملاكين ، ودور الشركات الاحتكارية التي أخذت تحتكر المحاصيل الزراعية وشرائها بأثمان بخسة [٢٠].

وقدّم لفيف من وجوه الموصل وأشرافها عريضة الى وزارتي الداخلية والمالية ومتصرفية لواء الموصل مطالبين فيها الحكومة بضرورة العدول عن الخطة المتبعة بأخذ نصف حاصلات الحنطة من المزارعين بالإكراه ، إذ ثبت بانّ تلك الخطة ، فضلاً عن سوء تقدير مدراء النواحي للحاصلات ، هما سبب هلاك الزُرّاع ، وقلة البذور، والمجاعة الكبيرة ، التي أصابت اللواء ، فادى الى الهجوم على الافران في منتصف الليل ، أما بالنسبة الى سكان القرى فلم يعرفوا للخبز لوناً[٢١].

وفي الاطار نفسه ، قدمت نقابات العمال [٢٢]عريضة الى صالح جبر وضحوا فيها ما تعرضت له الطبقات الكادحة، وعلى رأسها الطبقة العاملة من انتشار البطالة بين صفوف العمال مع زيادة بأسعار الحاجات الضرورية وضعف الدخل الذي لا يتناسب ، وأسعار تلك الحاجات ، ووضحوا كذلك أن الازمات الاقتصادية والاجتماعية يقع عاتقها على الطبقات الكادحة فقط ، وان أزمة الخبز – التي تخلصت منها حتى الدول المتضررة بالحرب – أستمرت بالعراق على الرغم من أن العراق بلد غنيٍ بمحاصيله الزراعية التي تفيض عن

حاجة السكان ، ولكن تلك الخيرات كانت تستحوذ عليها الشركات الأجنبية الاحتكارية كشركة اندر وير (Andrew weir Company) وغيرها ، فضلاً عن المتنفذين المحتكرين الذين يهربون الحبوب لأجل ملء جيوبهم بالدنانير ، مع وجود الجيوش الاجنبية التي تستهلك مقادير وفيرة من الاطعمة ، فضلاً عن تلك العوامل إستغلال اصحاب المخابز لتلك الأزمة من بيعهم الخبز بأسعار مرتفعة [٢٣].

وفي سياق متصل ، قَّدم لفيف من طلاب العلم في المدرسة الدينية بسامراء عريضة الى وزارة الداخلية ورئيس الوزراء صالح جبر راجين بذلك إسعافهم بمقدار حاجتهم من القمح ، وذكروا ان الحنطة بسامراء اصبحت مفقودة في الاسواق ، وعلى فرض وجودها فيكون نادراً ، وأسعارها مرتفعة ، مشيرين الى حالتهم المادية الضعيفة ، و أمورهم المرهقة من جهة المعيشة[٢٤].

تجاه ذلك لم يغفل مجلس النواب عن خطورة تلك الأزمة ، اذ قَّدم اثنا عشر نائباً[٢٥] من أعضاء الجبهة الدستورية البرلمانية[٢٦] تقريراً في ٢٣ كانون الاول عام ١٩٤٧م الى رئيس مجلس النواب عبد العزيز القصاب[٢٧]، وضّحوا فيه أهمية القمح ، والشعير بوصفهما مادتين ضروريتانِ لقوت الشعب ، غلت اسعارهما في الاسواق ، إذ أصبح الطغار[٢٨] الواحد من القمح يتراوح بين ١٥٠ – ٢٤٠ دينار وسعر الطغار الواحد من الشعير يتراوح بين ٦٠ – ٨٠ دينار ، وترتب على ذلك صعوبة الحصول على البذور لبذرها في الموسم الزراعي الحالي بغض النظر عن رداءتها ، وبينوا ان دقيق الصمون الذي وُزِع على الافران لصنع الخبز، والصمون تحت اشراف الحكومة هو مغشوش ورديء ولفتوا أنظار المسؤولين وفي مقدمتهم صالح جبر بضرورة مكافحة التهريب ، ومنع تصدير الحاصلات الى الخارج وخاصة الشعير، ولكن صالح جبر اكدّ للمجلس النيابي بأن الحنطةَ موفورة لدرجة يتمكن الجميع من الحصول عليها وبأسعار مناسبة ، ولا مجال للخوف بأن كميات القمح قليلة ، ولم يؤيد رأي النواب بالاحتفاظ بكمية الشعير ومنع تصديرها للخارج[٢٩].

بالرغم من ذلك ، لم يعطِ صالح جبر أزمة الخبز أهمية كبيرة في جلسة مجلس النواب واستخف بطلب النواب قائلا " **بان النواب المحترمون كان الاجدر بهم ان يقدموا استيضاح**

بأمور جديرة اخرى" ، و انطوت وجهة نظره بأنها " **وسيلة لغمز الحكومة والتهجم عليها من هذا الباب"**[٣٠] .

ولم يسكت بعض اعضاء المجلس النيابي على تسطيح صالح جبر لمشكلة الخبز وتسويفها ، و ردّ بعضهم بعنف على مزاعمه ، إذ صرّحَ عضو مجلس النواب عن بغداد نصرت الفارسي[٣١] إن الضائقة الاقتصادية لا تحتاج كثيراً للبحث فيها وظنّ بان أي فرد من الناس او من المجلس النيابي ، ورجال الحكم على علم بحقيقة وجود تلك الضائقة ، وأهم جانب منها هو أزمة الخبز . ومن زاوية اخرى ودّ عدم وصف صالح جبر تلك الأزمة بالأمر التافه، خاصة وتعلقه بقوتْ الناس جميعاً . وكان من الواجب عليه البحث بالأمر لإثبات كونه تافه[٣٢]. وفي السياق نفسه ، هاجم عضو مجلس النواب عن بغداد جعفر حمندي[٣٣] صالح جبر لوصفه أزمة الخبز بالأمر التافه خلافاً لما بيّنه عدد من النواب ، إذ عدّها مشكلة عامة وخاصة " **إن الشعب في قلق مستمر ، على الرغم من أن القمح والشعير في اثناء الحرب على قلتها ولكنها لم تبلغ نصف قيمتها في الوقت الحاضر ، واصبح الناس يتزاحمون على افران الصمون والخبز لمدة طويلة على الرغم من رداءته وشكله الذي يعافه الحيوان قبل الانسان**" . و ذكر النائب أيضاً بعد اصابة البلاد في بداية عام ١٩٤٧ بالجفاف ، و الجراد و التي إنعكست آثاره على محصول القمح من ناحية الكمية ، فنبه المسؤولين " **بالمحافظة على المحصول من التهريب ، ومن سوء الاستعمال ، ومن تصديره الى الخارج بأي طريقة ، لكن لم يجد أذاناً صاغية ، وقيل بانّ الاسواقَ ستكون مكدسة بالحبوب، وهذا غلاء مفتعل**" [٣٤] .

أما عضو مجلس النواب عن بغداد غازي العلي[٣٥] فعزا غلاء القمح الى عاملين : "**عوامل طبيعية كثيرة اهمها الجراد و والعامل الاخر هو سياسة الحكومة الخاطئة ، لاعتمادها على تخمينات موسم عام ١٩٤٦ م اساسا لتخمينات موسم ١٩٤٧ اذ كان محصوله يقدر بنصف حاصل عام ١٩٤٦ م في بعض مناطق العراق ، فتساوي بذلك تخمين المزارع الذي لم يصب زرعه بضرر مع تخمين المزارع الذي تضرر زرعه ، فازدادت الشكوى من قبل المزارعين المتضررين ، ناهيك عن تعيين اشخاصا في لجان التخمين والاعتراض عديمي الخبرة بأمور المحاصيل والمزارع وكان همهم الشاغل ملء الجيوب**

بدنانير المزارعين ، فضلاً عن مطاردة الحكومة لصغار المزارعين المتضررين وزجهم في السجون وحجز اموالهم لعدم تمكنهم من تسديد حصة الحكومة من الحنطة فاضطر اولئك المزارعين الى شراء كميات من الحنطة من الذين لديهم فائض منها باي سعر يتم تحديده لتسديدها الى الحكومة خوفا على اموالهم وانفسهم ، فكان ذلك احد اسباب ارتفاع اسعار الحنطة ، وناهيك عن الفرق بين اسعار الحكومة للطن الواحد من الحنطة ذات الدرجة الاولى يتراوح بين ٢٣ – ٢٦ دينار وبين سعر السوق الذي يتراوح بين ٤٧ – ٥٠ دينار للطن الواحد ، ذلك الفرق في السعر دفع الزُرّاع الى بيع محصولهم في السوق "[٣٦].

في الأطار نفسه ، أشار العلي الى حادث حرق دائرة التموين في الصويرة بعدما شاع أنَّ بعض الأشخاص هربوا كميات من الحنطة والشعير الى خارج البلاد، وتطرق الى تقصير الحكومة إذ كان من واجبها منع تصدير الشعير الى الخارج على الرغم من معرفتها بقلة الحنطة في ذلك الموسم، ولكنها منعته بعد دخول البلد حالة جداً حرجة ، ومع ذلك المنع[٣٧] ، فقد اجازت الحكومة تصدير كميات كبيرة من الشعير لشخص ذو نفوذ في بغداد، ولتاجر اخر لبناني، وأخر في البصرة ، ولشركة اجنبية ، وعابَ النائب على الحكومة عدم اصغاءها لصرخات أهالي مدن كثيرة في العراق ، واستغاثتهم بها ، وفي بغداد نفسها كان الخبز والصمون لا يؤكل لأنه مخلوط بمواد غير معروفة . وختم النائب كلمته طالباً من صالح جبر "**ان يبين للمجلس كميات الحنطة الموجودة لدى الحكومة ، وهل تكفي لسد الحاجة ، وهل تعمل على استيراد الحنطة من الخارج لان الموسم القادم اسوأ من الحالي لقلة البذور ، وماهي تدابير الحكومة بشأن الجراد الذي سيكون اربع اضعاف السنة الماضية**" [٣٨] .

وتحدث عضو مجلس النواب عن لواء الديوانية اركان العبادي[٣٩] منتقداً الحكومة ومتهما اياها بنكران الاعتراف بوجود مجاعة في قلب الريف العراقي ، ولفت انظار الحكومة الى قلة منسوب المياه لزراعة الموسم الصيفي ، لكن دون جدوى ، فأقفرت المناطق الزراعية برُمتها ، ولم يجنِ الزُرّاع في بعض الحالات أكثر من عُشر العائد السنوي وفي حالات اخرى رُبعهُ . ووجه انتقاده الى تصرف الحكومة حينما أُصيب الزُرّاع في المناطق الشمالية بأضرار جمة في عام ١٩٤٦ بسبب الجفاف، والجراد ، فأمدتهم الحكومة مجاناً بكميات غير قليلة

من الشعير، بينما لم تتبع أي اجراء مماثل مع المناطق الجنوبية التي تلفت محاصيلها الزراعية لقلة الماء ، وأصبح الشعير أضعاف مضاعفة عن سعره الرسمي [٤٠] .

ولا يفوتنا ان ننوه الى خلو خطاب العرش[٤١] من التطرق الى أزمة الخبز ومعالجتها ووضع الحلول اللازمة ، أو التأكيد على ضرورة زراعة الأراضي لموسم عام ١٩٤٨ ، مما دعا عضو مجلس النواب عن بغداد ذبيان الغبان[٤٢] إلى لفت أنظار المجلس الى ذلك الأمر ، وبينّ أن الوضع اصبح لا يُحتمل ، فظهرت الحقيقة على خلاف ما صرّحتْ به الحكومة ، وفي الشأن نفسه إنتقد تصرف صالح جبر، وتهربه من خطورة الأزمة ، بحجة " **انه امر تافه ، و لجوئه الى بقية النواب طالبا منهم بعدم جدوى البحث في هذا الامر ، فانصاعت الاكثرية مع الاسف لإيعاز رئيس الوزراء** "، ولفتَ النائب أيضاً نظر الحكومة بعد حصاد موسم ١٩٤٧ الى ضرورة إتخاذ التدابير بعدم الأسراف في تصدير الحاصلات الزراعية ، والاحتفاظ بكميات من الشعير، ومكافحة التهريب . فردّ صالح جبر بأن قلة الحنطة في المناطق الشمالية دفعت الناس الى خزن الحبوب وخاصة القمح ، والمتاجرة بها[٤٣] .

أما عضو مجلس النواب عن لواء العمارة كمال رأفت السنوي[٤٤] فتحدث متأسفا بأنّ المسؤولين في الدولة هم المسؤولون عما آلت اليه الأحوال في البلاد من فقر وحرمان نتيجة إهمالهم ، وعدم وجود مناهج قومية ثابتة ، وأرتباط الحكومة العراقية بحلف مع بريطانيا [٤٥].

ومن زاوية أخرى ، وجه عضو مجلس النواب عن لواء المنتفك طالب محمد علي[٤٦] اللوم في قضية المجاعة الى النواب بعدم التدخل ومعالجة تلك القضية مع الحكومة من جهة الزُرّاع ، مشيرا بان " **الزُرّاع هم الاساس في تقويم الحياة المعاشية او الاقتصادية التي تؤمن للشعب عيشه** "، وتحدث متأسفاً بانّ في عامي ١٩٤٦ و ١٩٤٧ أُصيبت البلاد بظلم لإرتفاع أسعار الحنطة وعلى معرفة من الحكومة بذلك الأمر مما أدى الى قلة البذور لزراعة الحنطة في موسم عام ١٩٤٨ [٤٧].

وتحدث عضو مجلس النواب عن لواء السليمانية أنور جميل[٤٨] قائلا : " **ان في العراق مشاكل داخلية عظيمة ومنها مشكلة قوت الشعب التي كنا نتأمل ان تعالجها**

الحكومة بصورة عاجلة وحازمة ... ان أزمة الخبز ايها السادة قد اخذت بخناقنا ولا ابالغ اذا قلت اننا نخشى ان تهدد البلاد بمجاعة لم يعرف لها التاريخ مثلا " [٤٩] .

وذكر عضو مجلس النواب عن لواء ديالى عز الدين النقيب[٥٠] إنهُ " **لا يعتقد بان في هذا المجلس من لا يريد ان يرفه عن الشعب ويجعل لهم احسن الخبز** "[٥١] .

حيال ذلك ، أجاب صالح جبر موضحاً سبب عدم موافقته ، أو التقليل من شأن الاستيضاح الذي قدمه نواب المعارضة الى الحكومة بشأن أزمة الخبز، بأن ذلك الأمر ينبغي مناقشته في وقت آخر ، ومن الواجب التحضير للموضوع لتحديد الأسباب والحلول ثم مناقشته ، والتكلم عنه كما يُراد ، وصرحّ متأسفا بشأن كلمة " **تافه** " التي لا يتذكر أن كان استعملها بشأن الأزمة ، ومعللا موقفه بان قضية الخبز تّعد من الأمور الاعتيادية ، وليس أمراً مستعجلا أو طارئاً لمناقشته في المجلس . وأكمل حديثة ذاكراً بأن البلد عانى من أزمة كبيرة بسبب قلة القمح وانعكس بدوره على الخبز، ليكون رديئاً وغالياً ، وأنتقد النواب لعدم تشخيصهم الأسباب الحقيقية لتلك الأزمة ،ومرّ عليها البعض منهم مروراً بسيطاً وبدون التعمق في جوانب الأزمة[٥٢] . وزاد جبر قائلا : " **بان الحنطة على وشك النزول الى الاسواق ، والوضع سيتحسن بدخول موسم الحصاد** " ، وأنتقد ما وصف به النواب الخبز ، بأنه " **لا تعافه نفوس البشرية وانما تعافه نفوس الكلاب** " وخلط الدقيق بمواد غريبة غير صالحة للأكل ، فنفى ومتحدياً بجلب ذلك النوع من الخبز المخلوط ، إضافة لإنتقاده ما قيل عن تصدير الشعير ، اذ ذكر إن الكمية التي تم تصديرها لم تتجاوز(١٢٠) ألف طن، وهذه الكمية ليس لها تأثير في تحسين حياة المزارعين واقتصاديات البلاد [٥٣] .

وفي سياق متصل ، وجه النائب غازي العلي سؤالاً الى وزير الداخلية توفيق النائب[٥٤] حول وضع الخبز المُحرج جداً في سامراء ، فلا توجد حنطة لكثرة زوار العتبات المقدسة ، مما جعل أكثر اهالي البلدة يتضورون جوعا وهم فقراء، ولا يتمكنون من شراء الحنطة بأسعارها العالية ، وطالب منه الإيعاز بأرسال(٢٠) طناً من القمح الى المدينة وتوزيعها مركزياً الى الفقراء وبأسعار مناسبة ، أو إرسال كمية من الشعير بدلاً عن الحنطة على الاقل؟[٥٥] فأجاب توفيق النائب بأن سامراء تُعدّ من المدن المنتجة لا المستهلكة للحنطة ، وهي تمون بغداد ، ولم يُصبها ضرراً كبيراً بسبب الجراد ، ومزارعها

تُسقى بالواسطة ، ومع ذلك وزعت الحكومة كمية من الحنطة مع وجود الشعير وبشكلٍ وفيرٍ فيها. فعلق غازي العلي على جواب الأخير، بتأييده كون سامراء منطقة زراعية منتجة ، وتمون بغداد بالحنطة، والشعير ، ولكن الأضرار في مزارعها ذلك الموسم بلغت ٧٠ % ، ونفى النائب ما صرح به توفيق النائب من توزيع الحكومة للحنطة، اما بالنسبة للشعير فنَفى وجوده أيضاً [٥٦] .

وعلاوة على ذلك ، بيّن عضو مجلس النواب عن لواء الموصل عبد الرحمن الجليلي[٥٧] ان الزراعة متخلفة في البلاد وإعتمادها على الوسائل القديمة، وذلك الأمر يُعدّ أحد الأسباب التي دفعت العراق الى إستيراد القمح من الخارج على الرغم من كونه بلداً زراعياً ، ومن المفروض أن يكون هو المصدر للحبوب [٥٨].

أما عضو مجلس النواب عن لواء الموصل عبد الجبار الجومرد[٥٩] فوصف أزمة الخبز بكونها أزمة صغيرة طارئة حدثت في البلاد يوم لم تكن حرباً فيها، و ربط ما شاهده بعينه في بلجيكا بعد أجتياحها في ليلة وضحاها من قبل الجيوش الالمانية [٦٠]، ، فتشردّ الشعب البلجيكي ، وبعد إعلان الهدنة ،عاد الشعب فوجد المؤسسات والمنظمات الوطنية حافظت على سلامته من الجوع ، إذ كانت تلك المنظمات موجودة سابقاً ولكن قويً ساعدها عند الحرب ، وبذلك تمكنت من إنقاذ الشعب البلجيكي من خطر المجاعة ،وقارنه بما حدث في الموصل عند عودته الى العراق بوجود أزمة الخبز فادى الى إرتباك ورعب لدى الناس وتدافع على الافران ، اذ هرعّ الناس من شيبة ، وشباب، ونساء، وأطفال من منتصف الليل قاصدين الأفران فعمتّ الفوضى[٦١].

ومما لا يدعُ مجالاً للشك ، بأن الأسباب السابقة لم تكن الوحيد لأزمة الخبز فقط بل يوجد عامل أخر والمتمثل بالجراد ، لقد ارسلت برقيات كثيرة من مناطق مختلفة من البلاد الى وزارة الداخلية ، طالبين منها اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على الجراد[٦٢] ، وحرصاً على ذلك ، لفتّ عضو مجلس النواب عن لواء اربيل عز الدين الملا [٦٣] نظر وزير الاقتصاد ضياء جعفر[٦٤] في وزارة نوري السعيد[٦٥] حول خطر الجراد، وحثَّ المسؤولين للإهتمام بتلك القضية ، وتطرق الى تصريحات الحكومة بوجود المفارز الكثيرة في الشمال لمكافحة الجراد ، فضلاً عن البرد الذي قضى على البقية الباقية منه ، ولكن النائب ذكر

بكونها مجرد إدعاءات ، فالبرد أخرّ فقس الجراد وأخرّ نضوج المَزارعْ أيضاً ، وانتقد مأموري مكافحة الجراد الذين تمكنوا من القضاء على خطر الجراد بعد التفاهم مع قسم من اصحاب الاراضي في القرى الموبوءة وبذلك نجحوا في القضاء عليه في تلك المناطق ، في حين بقى الجراد في الاماكن الاخرى التي لم تصلها المكافحة ، وذلك يعني أن الجراد سيغزوا القرى والاماكن التي طُهرت ، وتحدث عن كمية هلع المزارعين في اربيل بسبب الخوف من الجراد، وأضرب كثير منهم عن الزراعة ، وذكر بأن وزير المالية خليل اسماعيل[٦٦] امتنع عن إرصاد المبالغ لذلك الغرض من الميزانية العامة[٦٧] للحكومة[٦٨] .

وتحدث عضو مجلس النواب عن لواء الموصل متي سرسم[٦٩] بأنَّ الشمال عانى في السنوات الاخيرة عانى من ضائقة معاشية صعبة بسبب هجوم الجراد وآفات طبيعية أُخرى ، وهم في قلقٍ على إنتاجهم الزراعي الذي تتوقف عليه معيشة سكانه [٧٠] .

وأشار عضو مجلس النواب عن بغداد اسماعيل الغانم[٧٠] بانّ الوضع في البلاد ينذر بكارثةٍ عظمى ،إذ تدهور الانتاج الزراعي ،وأخذت الحكومة تستورد الحنطة من البلاد الفقيرة بدلاً من تصديرها الى الخارج ،وأشارَ الى قضية تصدير الشعير مبيناً عدم امكانية تصدير الحنطة أو الشعير مع وجود أزمة محلية ،وأي شخص يوافق على تصدير الحبوب فيتهم حينها، أما بالخيانة أو الجنون ،فالشعب عانى أزمة كبيرة في أمر القوت ، فكيف يجري تصدير الشعير؟![٧٢].

ولعل عضوَ مجلس النواب عن لواء البصرة عبد الرزاق الحمود[٧٣] كان مُصيباً حينما فسرَ سبب نقص محصول القمح نتيجة لما فرضته الحكومة على المزارعين من إستيفاء حقها البالغ ثلث الحاصل ، وكانت تقدره عن طريق التخمين الذي لا ينطبق على الواقع ، إذ يصل في اغلب الاحيان بما يزيد على الحاصل جميعه ، وترتب عليه استنزاف حصة الحكومة حاصل المَزارع جميعها من الحنطة ، فيضطر المزارعون الى سد ما ينقصهم بشرائه من الخارج بأموالهم ، ويجد النائب بأنّ المصلحة العامة والوضع الطبيعي يقضيان على الحكومة بإلغاء حصتها من الحنطة، وإلغاء القيود على نقل المواد الغذائية بين الالوية ، وتيسير إستيراد المواد الغذائية الى البلاد وتخفيف القيود المفروضة على الاستيراد في ما يخص المواد الغذائية وليس بصورة عامة[٧٤].

أما عضو مجلس النواب عن بغداد رافائيل بطي[٧٥] فذكر أن من أسباب ارتفاع اسعار الحبوب ، وضع الحكومة يدها على المحاصيل بواسطة شراءها بعض المحاصيل كأسلوب وقائي للأزمة ، وأنّ الكثير من المنتجين بحالة من الرفاهية ، فلا يُضطرون الى البيع فيعمل على رفع اسعار الحبوب ، وحرصاً على ذلك ، إقترح النائب لحل المشكلة كخطوة اولى للمعالجة رفع القيود عن المنتوجات المحلية التي فُرضتْ في الحرب باستثناء تصدير الحاصلات المعاشية ، اما إذا كان الموسم يسدّ حاجة السكان ، ويفيض عنها فيسمح بتصدير الزائد منها ، اما في تلك الظروف فينبغي منع التصدير، ومحاربة الأحتكار ، وبينَّ أنّ الحكومة ينبغي عليها أن تأخذ موقفا حازماً في سيطرتها على تجارة تلك المحاصيل إذ يؤدي الى خفض الأسعار ، كما استخدمت تركيا وسوريا نفوذها بشراء بعض المحاصيل، وبيعها بأسعار مناسبة [٧٦] .

وناهيك عن ذلك أيضاً ، تحدث النائب متي سرسم عن اجتماع مؤتمر غرفة تجارة الموصل ، وكانت توصيات المؤتمر أن المنع الذي فُرض على نقل المنتوجات الغذائية المحلية بين الالوية أصبح سببا للتفاوت الكبير في أسعار تلك المواد بين مختلف الالوية والمدن العراقية[٧٧] .

ومما لا يدعُ مجالاً للشك ، لم تكن أزمة الخبز سبباً وحيدا لنقمة النواب فقط ، بل يضاف اليها كذلك الفساد الاداري ، و المالي[٧٨] المستشري في الجهاز الحكومي ، إذ علّق ذبيان الغبان على ما ورد في خطاب العرش ونصه " **واما الجهاز الحكومي فقد اتخذت الحكومة التدابير المقتضية لإصلاحه اصلاحا يكفل الامن والعدل ويستوجب الطمأنينة** " ، مخاطبا رئيس الوزراء بأنّ " **الاختلاس ، والرشوة ، والسرقة ، وانتشار الباطل ، وعدم القيام بالواجبات في هذه الحكومة زادت اضعافا مضاعفة عن الحكومة السابقة ، وعلى الرغم من هذه الحقيقة التي لمسها العراقيون ، فان الحكومة تدعي بإصلاحها للجهاز الحكومي**" [٧٩] .

في حين أنتقد عضو مجلس النواب عن بغداد عبد الرزاق الشيخلي[٨٠] خطاب العرش ساخرا من " **ان الحكومة اتخذت اجراءاتها لإصلاح الجهاز الحكومي**"، ومُبيناً "**بان هذه العبارات تناولتها الوزارات السابقة ، وأيضاً لا يتم اختيار الموظفين حسب الكفاءة في**

تطبيق القوانين ، وانما حسب المحسوبية والاقارب الذين يحتمون بأسيادهم من الوزراء "، وتطرق النائب الى حادثة مرّ بها عند ذهابه مع احد موكليه الى أحد مراكز الشرطة ، ولكنها منعت موكله من الدخول الَّا بعد أخذها ربع دينار رشوة .[٨١]

وفي نفس الصدد ، أنتقد عضو مجلس النواب عن لواء البصرة عبد الجبار الملاك[٨٢] أعمال الحكومة في لواء البصرة التي عانت من الأهمال على الرغم من موقعها الجغرافي المتميز، ولقد بحت أصوات البصريين من المطالبة بحقوقهم ، واصلاح مدينتهم ، ولكن لم يجري الاستجابة لدعواتهم ، بسبب وجود بعض الافراد الذين يعيشون على امتصاص قوت الشعب[٨٣].

أما النائب طالب محمد علي فلقد وجه اللوم الى الحكومات العراقية السابقة في انتشار قضية الرشوة ، والتي اصبحت بلا علاج ، مناشداً الحكومة الحالية بمعالجتها ، لتلويثها سمعة الموظفين[٨٤].

كما اشار عضو مجلس النواب عن بغداد جاسم امين مخلص[٨٥] الى الأختلاسات التي حدثت في مؤسسة السكك الحديدية ، ونفى عدم انتفاع البلاد منها بالرغم من كونها تُعدّ مورداً عظيماً[٨٦].

وعزا عضو مجلس النواب عن بغداد داود السعدي[٨٧] أحد أسباب إنتشار الرشوة في الآونة الاخيرة الى قلة الرواتب ، على أثر إرتفاع اسعار المواد الغذائية والضروريات الاخرى التي يحتاجها الموظف، وأشار عضو مجلس النواب عن البصرة عبد اللطيف جعفر[٨٨] بأن الوضع الاقتصادي الصعب دفع الكثير من الموظفين لقبول الرشوة ، فأدى الى إهمال الأعمال ، والغش وتعطيل مصالح المراجعين من أبناء الشعب [٨٩] .

وأما عضو مجلس النواب عن بغداد عبد المجيد القصاب [٩٠] فأنتقد بشدّة وزارة صالح جبر[٩١] فعلى الرغم من مرور تسعة اشهر على تأليفها ، وتلك مدة لا تُعدّ قصيرة مقارنة لإعمار الوزارات ، فلم تتمكن من تحقيق الكثير من منهاجها فضلاً عن المشكلات التي واجهتها ، فدفعت الشعب الى التذمر ، وأرتفعت الأصوات بالشكاوى ضد القائمين بالحكم ، لعدم استطاعتهم معالجة الفساد الذي تفاقم في جهاز الحكم ،وإنعدام المسؤولية بين الموظفين ، وتهريب قوت الشعب الى الخارج بصورة علنية ، فضلاً عن الرشوة التي ازدادت بين

الموظفين حتى أصبحتْ أمراً مألوفاً في بعض دوائر الدولة وتؤخذ بصورةٍ علنية ، ولا يتم قضاء المصالح الّا بعد دفع الرشوة[٩٢].

و تطرق النائب عبد الرزاق الحمود الى الفساد الاداري موضحا بأن الموظفين الذين تُعينهم الحكومة في الوحدات الادارية ، متحكمين بحياة الناس، وحرياتهم ولا يخدمون مصالح البلاد ، فقسماً منهم يلتقون بزمرة ممن يسمون وجهاء وأعيان المنطقة ، فيشربون الخمر ، ويلعبون القمار ، ويكونون واسطة لابتزاز الأموال ، والرشوة من الناس. أما القسم الاخر فعملوا على إهانة الناس ممن لديهم مراجعة في دوائر الحكومة لقضاء أُمورهم، ومصالحهم ، مما أدى إلى حدوث فجوة بين الحكومة والشعب[٩٣].

أما عضو مجلس النواب عن بغداد جاسم العلي[٩٤] فقد أنتقد كبار الساسة المسؤولين الذين لم يعيروا اهمية للوضع الداخلي ، وطالب بمحاسبة كل موظف يخل بواجباته ، وتحِدّ الحكومة من إنتشار الرشاوي بشكلها العلني ، ومحاسبة الموظفين وخاصة الكبار الذين إستغلوا مراكزهم في الدولة على حساب مصلحة الشعب [٩٥] .

وتحدث النائب عزالدين النقيب عن خطر الرشوة التي أصبحت تهدد البلاد، لما لها من عواقب سيئة لمساسها مصالح الشعب الرئيسة ، ومن الواجب على الحكومة العمل على إستئصالها بصورة عاجلة [٩٦] .

وفي سياق أخر ، وضّح عضو مجلس النواب عن لواء الموصل محمد حديد[٩٧] بأن اصلاح الاوضاع المتردية في البلاد لا يجري الّا بإصلاح إسلوب الحكم ولتوضيح ذلك ، ذكر بأن اساليب الحكم المتبعة مخالفة وملتوية، وكثيرا ما صرَّح نوري السعيد في مناسبات عدةّ بأنّ تطبيق القانون على الجميع لا يتحقق في الواقع ، وأن الوزارة بعيدة عن رغبات الشعب، أما جهاز الحكم فمتفسخ مع إنتشار المحسوبية والرشوة فيه [٩٨].

وفي سياق متصل ، تحدث عضو مجلس النواب عن بغداد خدوري خدوري[٩٩] عن الفساد في الجهاز الحكومي ، ذاكرا حادثة مرّ بها ، عندما كان موظفا في وزارة التموين ، عندما كُلف ارشد العمري[١٠٠] بتأليف وزارته[١٠١] ، وفي أول يوم من تأليفها ، أستفسر منه احد الوزراء بشأن الامتيازات التي يتمتعّ بها الوزير من التموين ، فأجابه خدوري بأنّ التوزيع يكون بمقتضى البطاقات المقررة على الشعب ، وعلى الوزراء ، وليست هناك زيادة بعد

إقرار القانون لأي شخص سواء كان وزيرا ام غيره ، ولكن فوجئ خدوري بعد يومين بقرار صادر من مجلس الوزراء يقضي بمنح الوزراء إمتيازات تزيد على عشرة اضعاف مما يتقاضاه الفرد العراقي من حصة التموين [١٠٢] .

وأشار عضو مجلس النواب عن كربلاء سعد عمر[١٠٣] بأنّ الفساد في الجهاز الاداري بعد الحرب العالمية الثانية وصل الى مراحل متقدمة ، إذ لا يمكن إدانة أي موظف فاسد ، و دليله على ذلك بانّ اللجان الانضباطية و المحاكم الاعتيادية كانت نادرا ما تُدين الموظفين الفاسدين[١٠٤].

نخلص مما تقدم ، بأن عامي ١٩٤٦– ١٩٤٧ كان الاسوأ في تاريخ العراق الزراعي الحديث ، فقد قلّ المطر ، وكثرّ الجراد وتضاعفت الرغبة في تصدير القمح والشعير إمعاناً في الإثراء السريع ، فلم يدخل شهر أيلول ١٩٤٧ الَّا وعاش العراق أزمة خبز حادة ، لقد كان موقف مجلس النواب واضحاً في محاضره ، إذ إن العراق يواجه أزمة خبز مستحكمة الحلقات ، لم تجابه مثلها في تاريخ العراق المعاصر ، ما أدى الى زيادة اسعار القمح والشعير على نحو مبالغ به ، مما تعذر على المواطنين الحصول على الحبوب أو الخبز لغلائه .

ولعل أزمة الخبز كانت من مقدمات انتفاضة كانون الثاني ١٩٤٨ ، وسببا رئيساً لتلك الانتفاضة ، فلقد بلغ السيل الزبى ، كما يقول المثل ، وكانت الاوضاع تنتظر من يشعل الشرارة لتنفجر إنتفاضة عارمة ضد نظام الحكم .

الخاتمة

نستخلص مما سبق كُله ، أن الوضع الإقتصادي العالمي أصبحَ صعباً بعد عام ١٩٤٥، فأدت عوامل عدة إلى الإضرار بالانتاج الزراعي ، فأنعكس الأمر على قلة انتاج الحبوب الذي يُعدّ المصدر الرئيس لغذاء السكان، فأنذر الوضع بتفشي مجاعة لبعض الدول ومن ضمنها العراق، فعانى الشعب العراقي من أزمة في الخبز، إضافة إلى ذلك تجاهل حكومة صالح جبر لتلك الأزمة والإستخفاف بها دون أخذ الاعتبار للمطالبات البرلمانية للتدخل ، ووضع الحلول اللازمة لها. والأمر الذي زاد من تفاقم الوضع الإقتصادي إستمرار الحكومة بتصدير الحبوب إلى الخارج ، وإدعاءاتها بأنّ الحبوب متوفرة وبكثرة في الأسواق . ونتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية إنتشرت الرشوة في الدوائر الحكومية فأندفع الكثير من الموظفين لقبولها مما أثر على مصلحة الشعب والدولة ، وكانت تلك الأسباب من مقدمات إنتفاضة ١٩٤٨ في العراق.

المصادر والمراجع

- **الوثائق غير المنشورة : -**

اولا : ملفات البلاط الملكي :

تشكيل واستقالة الوزارات ١٩٢٢ – ١٩٥٨ ، ملفة : ٥٧٩٨٣١١ ، و ٩٦ ، ص١٠١ ، ٢٩ اذار ١٩٤٧ .

ثانيا : وزارة الداخلية :

١-وزارة الداخلية ، رقم الملفة : ٧٩١١ / ٣٢٠٥٠ ، نقص الحبوب في العالم – كتاب من وزارة الداخلية الى مديرية المنتوجات المحلية العامة ، رقم الوثيقة ٩٤٣٣ في ١٦ شباط ١٩٤٦ .

٢-وزارة الداخلية ، رقم الملفة : ٩٢٤٥ / ٣٢٠٥٠ ، الجراد ومكافحته ١٩٤٧ – ١٩٥٣.

٣-وزارة الداخلية ، رقم الملفة : ٣٢٠٥٠/٩٥٣٤ ، عريضة طلاب المدرسة الدينية في سامراء الى رئيس الوزراء ، رقم الوثيقة ٨٠٤٠ في ٤ تشرين الاول ١٩٤٧.
٤-وزارة الداخلية ، رقم الملفة : ٣٢٠٥٠/٩٥٣٤ ، مذكرة رفعت من وزارة الداخلية الى مجلس الوزراء ، رقم الوثيقة ٤٨٥٣ في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٧
٥- وزارة الداخلية ، رقم الملفة : ٣٢٠٥٠/٩٥٣٥ ، مذكرة من وزير الداخلية الى رئيس الوزراء ، رقم الوثيقة ٢٨٩٢في ٨ كانون الاول ١٩٤٧ .
٦- وزارة الداخلية ، رقم الملفة : ٣٢٠٥٠/ ٩٥٥٤ ، نقص الحنطة ، عريضة الى ديوان مجلس النواب و ديوان مجلس الوزراء ، رقم الوثيقة ١٠٠٥٧ في ١٣ كانون الاول ١٩٤٧ .
٧-وزارة الداخلية ، رقم الملفة : ٣٢٠٥٠/٩٥٥٤ ، مذكرة الى متصرف لواء بغداد من سكان شارع غازي في بغداد ، رقم الوثيقة ٣٠٤٧٤ في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٧.
٨-وزارة الداخلية ، رقم الملفة : ٩٦٦٥ / ٣٢٠٥٠ ، الحنطة المجهزة للحكومة السورية - كتاب وزارة الخارجية الى وزارة الداخلية ، رقم الوثيقة ق/١٦٥١/١٠١ / ٧٠٩٦١في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٧.
٩-وزارة الداخلية ، رقم الملفة : ٣٢٠٥٠/٩٦٦٥ ، بيان رقم (١٩) لسنة ١٩٤٧ - يمنع تصدير الشعير الى خارج العراق في الوقت الحاضر الا بقرار من لجنة التموين العليا ؛ صحيفة الوقائع العراقية ، العدد ٢٥٤٠ ، ٢٩ / ٧ / ١٩٤٧ .

- **الوثائق المنشورة :**
- **محاضر جلسات مجلس النواب العراقي**

١-الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ،الجلسة التاسعة في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨.
٢- الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة الثامنة في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٨، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨

٣-الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة الثالثة و الرابعة في ١٨ كانون الاول ١٩٤٧ ،مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨.
٤-الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ،الجلسة الخامسة في ٣١ كانون الاول ١٩٤٧ ، مطبعة الحكومة بغداد ، ١٩٤٨.
٥-الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ،الجلسة السادسة في ١ كانون الثاني ١٩٤٨، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨.
٦- الدورة الانتخابية الثانية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ،الجلسة الحادية والثلاثون في ٣٠ نيسان ١٩٤٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨.
٧- الدورة الانتخابية الثانية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ،الجلسة الثالثة والثلاثون في ٤ ايار ١٩٤٩،مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨.
٨- الدورة الانتخابية الثانية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ،الجلسة السابعة في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٨، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨.
٩- الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٤٨ ،الجلسة الثامنة في ١٤ تموز ١٩٤٨، مطبعة بغداد ، ١٩٤٨.
١٠- الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة الثانية والثلاثون في ٣ ايار ١٩٤٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٩.
١١- الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة الثامنة والثلاثون في ١٠ ايار ١٩٤٩، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨.
١٢- الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة السادسة في ٢١ كانون الاول ١٩٤٨ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨.
١٣- الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الخامسة في ١٩ كانون الاول ١٩٤٨،مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨.
١٤- الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الحادية والعشرون في ١٢ اذار ١٩٤٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨.

١٥- الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الرابعة والعشرون في ٣٠ اذار ١٩٤٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨.
١٦- الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة الاولى في ١ كانون الاول ١٩٤٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٩ .
١٧- الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة السابعة عشر في ١ اذار ١٩٤٨، ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨.
١٨- الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٨ المالية ، الرقم ١٣ ، العدد ٤٠ ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٩ .
١٩- الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الحادية عشر في ١٠ شباط ١٩٤٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٩.

- **الكتب العربية والمعربة :**

١. احمد سوسة ، فيضانات بغداد في التاريخ ، ج٢ ، مطبعة الاديب ، بغداد ، ١٩٦٥.
٢. بشير حمود الغزالي ، المعارضة النيابية في العراق خلال العهد الملكي (١٩٤٦ – ١٩٥٨) ، دار الولاء للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٢١.
٣. جيرالد دي غوري ، ثلاثة ملوك في بغداد ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٨٣.
٤. سالار عبد الكريم فندي الدوسكي ، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي ١٩٤٥ – ١٩٥٨، مطبعة خاني ، دهوك ، ٢٠٠٨ .
٥. سنان صادق حسين الزيدي وخليل حمود عثمان الجابري ، اركان العبادي احد رواد بناء الدولة العراقية ١٩١٥ – ١٩٦٩ ، د. ن ، بغداد ،٢٠١٥ .
٦. سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥ – ١٩٥٨ ، د . ن ، بغداد ، ٢٠٠٩.

٧. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨.

٨. علي صالح الكعبي ، نواب الحلة في العهد الملكي (١٩٢٥ – ١٩٥٨)، د . ن ، بابل ، ٢٠٠٦.

٩. فاطمة صادق عباس السعدي ، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ٢٠٠٨ . ؛ نجدة فتحي صفوة ، صالح جبر سيرة سياسية ، مكتبة بغداد ، دار الساقي ، ٢٠١٦ .

١٠. كمال مظهر محمد ، الطبقة العمالية العراقية . التكوين وبدايات التحرك ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨١ .

١١. محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، ج ١ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٥.

١٢. محمد عبود سعد الساعدي ، من رموز الاعتدال الوطني في السياسة العراقية عباس مهدي ١٨٩٨ – ١٩٦١ (دراسة تاريخية) ، مكتبة عدنان ، بغداد ، ٢٠١٧.

١٣. منهل اسماعيل العلي بك ، ارشد العمري ١٨٨٨ – ١٩٧٨ دراسة تاريخية في دوره الاداري والسياسي والعسكري ، مطبعة دار ابن رشد ، الموصل ، ٢٠٠٦ .

١٤ . نجدة فتحي صفوة ، صالح جبر سيرة سياسية ، مكتبة بغداد ، دار الساقي ، ٢٠١٦ .

- **الرسائل والاطاريح :**

١- اية طه الحمدي ، ممارسة مجلس النواب العراقي لصلاحياته الدستورية بين النص والواقع (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير (غير منشورى) كلية الحقوق ، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠٢١.

٢- إيثار عبود كاظم الفتلي و الفساد الاداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠٠٩.

٣- حسين علي فليح ، وزارة الزُرّاعة في العراق ١٩٥٢ – ١٩٦٣ دراسة تاريخية ، دراسة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية / ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥.
٤- عباس كاظم جابر ، نصرت الفارسي و دوره السياسي في العراق ١٨٩٤– ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١١.
٥- عبد الحميد شندي علوان راضي ، اراء و مواقف اسماعيل الغانم ١٩٣٢ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢ .
٦- عبد الرحيم ذو النون زويد الحديثي ، غرفة تجارة بغداد ١٩٢٦ – ١٩٦٤ دراسة تأريخية اقتصادية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ١٩٩٧.
٧- عبد العزيز محسن محمد الكعبي ، تطور تجارة العراق الخارجية ١٩٣٩ – ١٩٥٠ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦.
٨- غصون مزهر حسين ، محمد حديد ودوره السياسي والوطني للمدة ١٩٢٦ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣.
٩- فاطمة فالح جاسم الخفاجي ، دور نواب لواء المنتفك في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥– ١٩٤٥ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠٠٩.
١٠– قحطان حميد كاظم العنبكي ، وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩ – ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية / ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧.
١١– محمد راضي ال كعيد الشمري ، موقف نواب لواء كربلاء في المجلس النيابي العراقي في العهد الملكي (١٩٢٥ – ١٩٥٨) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٤.

١٢- ناجي تركي حمزة عمران ، وزارة الشؤون الاجتماعية (١٩٣٩ – ١٩٥٨) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية / ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ .

- **الصحف :**

١-صحيفة الوقائع العراقية ، بغداد ، ع ٢٥٤٠ ، ٢٩ / تموز / ١٩٤٧ .

٢-صحيفة نصير الحق ، (الموصل) ، العدد ٥٢٥ ، ٦ / آيار / ١٩٤٨.

- **البحوث والمقالات:-**

١-احمد عدنان كاظم و اسمة عبد علي خلف ، تداعيات ظاهرة الفساد المالي والاداري على حقوق الانسان في العراق ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، مج ٣٣ ، ع١ ، ٢٠١٢.

٢-اخلاص لفتة عزيز ، وزراء الصحة في العراق ١٩٥٢ – ١٩٥٨ ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ، جامعة الانبار ، مج ١٩ ، ع ١ ، اذار ٢٠٢٢.

٣-انتظار هادي جاسم الدليمي و قبس ناطق محمد ، دور العمال المصريين في الحرب العالمية الثانية ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، مج ٣٣، ع ٤، ٢٠٢٢.

٤-جلال كاظم محسن الكناني ، موقف نواب ديالى وآراؤهم في المجلس النيابي (١٩٥٠ – ١٩٥٦) ، مجلة ديالى ، جامعة ديالى ، ع ٥٧ ، ٢٠١٢.

٥-_____ ، جعفر حمندي سيرته الاجتماعية ونشاطه السياسي والبرلماني في العراق (١٨٩٤ -١٩٥٢) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ع ٣٩، ٢٠١٢

٦-حيدر عطية كاظم ، الجرأة البرلمانية في مجلس النواب العراقي ١٩٤٧ – ١٩٥٤ النائب عبد الرزاق الشيخلي انموذجا ، مجلة مداد الاداب ، كلية الاداب ، الجامعة العراقية ، ع ٢٠، ٢٠٢٠ .

٧-خالد احمد الجوال ، الرائد الصحفي رافائيل بطي ، مجلة موصليات ،مركز دراسات الموصل ، ع ٣٥ ، ١ ايلول ٢٠١١.

٨- ـــــــ ، ارشد العمري ١٨٨٨ – ١٩٨٢ ، مجلة موصليات ، مركز دراسات الموصل ، ع ٢٠ ، ٢٠٠٧.

٩-ساجر ناصر حمد وادريس حسن محمد ، اثر الفساد الاداري في اهدار المال العام ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ،جامعة تكريت ، مج ٥ ، ع ١٨ ، ٢٠١٩ .

١٠- ستار علك الطفيلي ، موقف نواب الحلة من انبثاق الحياة الحزبية في العراق ١٩٤٦ – ١٩٥٣ ، مجلة كلية التربية الاساسية ، جامعة بابل ، ع ٤ ، ايلول ٢٠١٠ .

١١- سجى عادل ابراهيم و حازم صباح احميد ، النظام البرلماني : دراسة في : الماهية . الخصائص . المعوقات ، مجلة دجلة ، كلية دجلة الجامعة ،مج ٦ ، ع ١ ، كانون الثاني ٢٠٢٣.

١٢- عامر بلو اسماعيل ، عبد الجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي ، مجلة قراءات موصلية ، جامعة الموصل ، ع ٣٤، كانون الاول ٢٠١٣.

١٣- عروبة جميل محمود ، غرفة تجارة الموصل ١٩٢٦ – ١٩٦٤ ،مجلة قراءات موصلية ، جامعة الموصل ، ع ٢٦ ، ٢٠١٤.

١٤- فهد مسلم زغير ، سعد عمر العلوان حياته وأثره السياسي في تاريخ العراق ١٩٠٣ – ١٩٥٨ ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، ع ٢٩ ، ٢٠٢١ .

١٥- محمد رشيد عباس النعيمي ، نواب لواء الحلة وانحدارهم الاجتماعي والثقافي وانتماءهم السياسي في العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨ (دراسة تاريخية) ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، المجلد ٢٤، العدد ٤ ، ٢٠١٣.

١٦- محمد وليد عبد صالح ، عبد الرحمن الجليلي واسهاماته في مجلس الاعمار ، مجلة آداب الرافدين ،العدد ٧٧، ٢٠١٩.

- **الموسوعات:** -

١-حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ط٢ ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٣، ص ٣٧٧.

٢-الحسيني الحسيني معدى ، موسوعة الحرب العالمية الاولى والثانية ، دار الحرم للتراث ، القاهرة ، ٢٠١١.

٣-حميد المطبعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٥ ، ص٧٧ .

٤-خالد احمد الجوال ، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي (من ١٩٢٠ الى ١٩٥٨) ، ج١ ، من اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية ، بغداد ، ٢٠١٣.

٥-فراس البيطار ، الموسوعة السياسية والعسكرية ، ج ٤ ، دار اسامة للنشر ، الاردن ، ٢٠٠٣.

٦-مير بصري ، اعلام الادب في العراق الحديث ، ج ٢ ، تقديم : جليل العطية ، دار الحكمة ، ١٩٩٤.

٧-ـــــ ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٤.

٨-ـــــ ، اعلام الوطنية والقومية العربية ، دار الحكمة ، لندن ،١٩٩٩.

- **الهوامش :**

١- لمزيد من التفصيل عن الحرب العالمية الثانية ينظر : الحسيني الحسيني معدى ، موسوعة الحرب العالمية الاولى والثانية ، دار الحرم للتراث ، القاهرة ، ٢٠١١، ص ٢٣.؛ انتظار هادي جاسم الدليمي و قبس ناطق محمد ، دور العمال المصريين في الحرب العالمية الثانية ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، مج ٣٣، ع ٤، ٢٠٢٢، ص٣١.

٢- محمد عبود سعد الساعدي ، من رموز الاعتدال الوطني في السياسة العراقية عباس مهدي ١٨٩٨ – ١٩٦١ (دراسة تاريخية) ، مكتبة عدنان ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص١٩٥ .

٣- د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة : ٧٩١١ / ٣٢٠٥٠ ، نقص الحبوب في العالم – كتاب من وزارة الداخلية الى مديرية المنتوجات المحلية العامة ، رقم الوثيقة ٩٤٣٣ في ١٦ شباط ١٩٤٦ ، و٢ ، ص ص ٣ – ٤.

٤- بشير حمود الغزالي ، المعارضة النيابية في العراق خلال العهد الملكي (١٩٤٦ – ١٩٥٨) ، دار الولاء للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٢١ ، ص٢٦٣ .

٥- د. ك. و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة : ٩٦٦٥ / ٣٢٠٥٠ ، الحنطة المجهزة للحكومة السورية – كتاب وزارة الخارجية الى وزارة الداخلية ، رقم الوثيقة ق/١٦٥١/١٠١ / ٧٠٩٦١في ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٧و ٤٥٩ ، ص ص ٤٨١ – ٤٨٣ .

٦- صالح جبر : سياسي عراقي ، ولد في الناصرية عام ١٨٩٦ ، ودخل المدرسة الرشدية العثمانية في بغداد ، تم تركها وانضم الى المدرسة الجعفرية ، دخل كلية الحقوق وتخرج منها عام ١٩٢٥ ، وفي عام ١٩٣٣عين وزيرا للمعارف ، و وزيرا للعدلية عام ١٩٣٦، ووزيرا للمعارف للمرة الثانية ١٩٣٨ ثم تدرج بالمناصب الوزارية حتى تشكيل وزارته في٢٩ اذار ١٩٤٧ واستقال بعد وثبة كانون الثاني في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ ، وفي عام ١٩٥٠ اصبح وزيرا للداخلية ، توفي عام ١٩٥٧، للمزيد ينظر : فاطمة صادق عباس السعدي ، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ٢٠٠٨ . ؛ نجدة فتحي صفوة ، صالح جبر سيرة سياسية ، مكتبة بغداد ، دار الساقي ، ٢٠١٦ .

٧- جيرالد دي غوري ، ثلاثة ملوك في بغداد ، ترجمة : سليم طه التكريتي ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٨٣، ص ص ٢٤٢ – ٢٤٣.

٨- لقد تم تصدير اكثر من ربع مليون طن من محصول الشعير للمدة بين شهري نيسان وتشرين الاول لعام ١٩٤٧. للمزيد ينظر : عبد العزيز محسن محمد الكعبي ، تطور تجارة العراق الخارجية ١٩٣٩ – ١٩٥٠ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠٩.

٩- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة الثالثة و الرابعة في ١٨ كانون الاول ١٩٤٧ ،مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨ ، ص١٤ .

١٠- احمد سوسة ، فيضانات بغداد في التاريخ ، ج٢ ، مطبعة الاديب ، بغداد ، ١٩٦٥ ، ص ٥٥٧.

١١- سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥ – ١٩٥٨ ، د . ن ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٨١ – ٨٢ .

١٢- لمزيد من التفصيل عن مجلس النواب العراقي ينظر : اية طه الحمدي ، ممارسة مجلس النواب العراقي لصلاحياته الدستورية بين النص والواقع (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الحقوق ، جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠٢١. ؛ سجى عادل ابراهيم و حازم صباح احميد ، النظام البرلماني : دراسة في : الماهية . الخصائص . المعوقات ، مجلة دجلة ، كلية دجلة الجامعة ،مج ٦ ، ع ١ ، كانون الثاني ٢٠٢٣، ص ص ٣٨٧ – ٣٩٦ .

١٣- بشير حمود الغزالي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٦ ، ٢٠١٤ ، ص ص ٦ – ١٠ .

١٤- لمزيد من التفصيل عن غرفة تجارة بغداد ينظر : عبد الرحيم ذو النون زويد الحديثي ، غرفة تجارة بغداد ١٩٢٦ – ١٩٦٤ دراسة تأريخية اقتصادية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ١٩٩٧.

١٥- لمزيد من التفصيل عن غرفة تجارة الموصل ينظر : عروبة جميل محمود ، غرفة تجارة الموصل ١٩٢٦ – ١٩٦٤ ، مجلة قراءات موصلية ، جامعة الموصل ، ع ٢٦ ، ٢٠١٤ ، ص٦.

١٦- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية، ج٧ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٢١١.

١٧- د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة : ٩٥٥٤/ ٣٢٠٥٠ ، نقص الحنطة ، عريضة الى ديوان مجلس النواب و ديوان مجلس الوزراء ، رقم الوثيقة ١٠٠٥٧ في ١٣ كانون الاول ١٩٤٧ .

١٨- عبد الرحمن جودت : سياسي ووزير عراقي ، ولد في الحلة عام ١٩٠٧ ، التحق بكلية الحقوق في بغداد وتخرج فيها عام ١٩٣٣ ، وتولى مناصب ادارية كثيرة للمدة (١٩٣٥– ١٩٤٧) ، وشغل مناصب وزارية عدة منها وزير للاشغال والمواصلات في وزارة نور الدين محمود ، ووزير للزراعة في وزارة جميل المدفعي السادسة . لمزيد من التفصيل ينظر : اخلاص لفتة عزيز ، وزراء الصحة في العراق ١٩٥٢ – ١٩٥٨ ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية ،جامعة الانبار ، مج ١٩ ، ع ١ ، اذار ٢٠٢٢ ، ص ٣٦٩ .؛ حسين علي فليح ، وزارة الزُرّاعة في العراق ١٩٥٢ – ١٩٦٣ دراسة تاريخية ، دراسة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية / ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ ، ص ص ١٠٥ – ١٠٨ .

١٩- د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة : ٩٥٥٤/٣٢٠٥٠ ، مذكرة الى متصرف لواء بغداد من سكان شارع غازي في بغداد ، رقم الوثيقة ٣٠٤٧٤ في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٧.

٢٠- د. ك. و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة : ٩٥٣٥/٣٢٠٥٠ ، مذكرة من وزير الداخلية الى رئيس الوزراء ، رقم الوثيقة ٢٨٩٢في ٨ كانون الاول ١٩٤٧ .

٢١- صحيفة نصير الحق ،(الموصل) ، العدد ٥٢٥ ، ٦ / آيار / ١٩٤٨.

٢٢- لمزيد من التفصيل عن نقابات العمال ينظر : كمال مظهر محمد ، الطبقة العمالية العراقية . التكوين وبدايات التحرك ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨١ .

٢٣- د. ك. و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة : ٩٥٣٤/٣٢٠٥٠ ، مذكرة رفعت من وزارة الداخلية الى مجلس الوزراء ، رقم الوثيقة ٤٨٥٣ في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٧.

٢٤- د.ك.و، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة : ٣٢٠٥٠/٩٥٣٤ ، عريضة طلاب المدرسة الدينية في سامراء الى رئيس الوزراء ، رقم الوثيقة ٨٠٤٠ في ٤ تشرين الاول ١٩٤٧، و ٧٤ ، ص ١٤٥.

٢٥- وهم : محمد رضا الشبيبي ، جعفر حمندي ، جاسم مخلص ، عبد العزيز جميل ، نصرت الفارسي ، عبد الرزاق الشيخلي ، غازي العلي الكريم ، عبد الهادي صالح ، و نجيب الصائغ ، ريان الكاصد ، اركان العبادي ، و ذبيان الغبان . للمزيد ينظر : م. م ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلستين الثالثة والرابعة ، المصدر السابق ، ص١٣.

٢٦- الجبهة الدستورية البرلمانية :وهي اول كتلة معارضة شُكلت بصورة رسمية ، وسُجلت في محاضر مجلس النواب منذ بدء الحياة البرلمانية في العراق ،اذ قدم عدد من النواب طلباً الى رئيس المجلس النيابي متضمناً تأليف الجبهة الدستورية البرلمانية ، وضحوا فيه كذلك اهداف الجبهة ، وتمكنت الجبهة من اثبات وجودها في المجلس من خلال مناقشاتها لشؤون البلاد المهمة التي كانت تُطرح في المجلس، ورسم اعضاءها سياسة الطريق لعملهم والتي تتلخص : قيامهم بواجباتهم على اكمل وجه التزاماً باليمين الدستوري ، حددوا نطاق عملهم باللوائح والقوانين والمقترحات والمناهج والاعمال والتشريعات التي تناقش داخل المجلس ، وضع خطة للبحث في الشؤون العامة وتكوين الآراء وحث نواب المجلس على الموافقة عليها وفق القوانين الدستورية واخيراً التعاون التام بين اعضاء الجبهة وتوزيع الاختصاصات والاعمال. ينظر : ستار علك الطفيلي ، موقف نواب الحلة من انبثاق الحياة الحزبية في العراق ١٩٤٦ – ١٩٥٣ ، مجلة كلية التربية الاساسية / جامعة بابل ، ع ٤ ، ايلول ٢٠١٠ ، ص ٦٠ .

٢٧- عبد العزيز القصاب : سياسي عراقي ، ولد في بغداد عام ١٨٨٢، تعلم ودرس في الكتاتيب ، دخل المدرسة الابتدائية الحميدية في جانب الكرخ ، ثم انتقل الى المدرسة الرشدية في جانب الرصافة ،تخرج من الكلية الملكية في اسطنبول ،وشغل وظائف ادارية عدة ، منها قائم مقام سامراء عام ١٩٠٧ ، ثم قائم مقام السماوة عام ١٩٠٨ ، وقائم مقام الصويرة عان ١٩١٠ ، ومتصرفا للواء كربلاء عام ١٩٢٢ ومتصرفا للواء المنتفك ١٩٢٣ ، و وزير للري والزراعة ولداخلية ورئيس التفتيش الاداري ورئيسا للمجلس النيابي عندما عقدت معاهدة بورتسموث ، واستمر بمنصبه حتى عام ١٩٥٠ ، توفي عام ١٩٦٥ . للمزيد ينظر : وصال عبد العزيز محمد ، عبد العزيز القصاب واثره الاداري و السياسي في العراق ١٨٨٢–١٩٦٥، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد، ٢٠١٢ .؛ خالد عبد العزيز القصاب ، مذكرات عبد العزيز القصاب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص ص ٢٤ – ٢٩ .

٢٨- يـزن الطغـار الواحـد ثلاثـة الاف رطـل مـن الحبـوب . ينظـر : محمد سـلمان حسـن ، التطـور الاقتصادي في العراق ، ج ١ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ١٤٥.

٢٩- م.م.ن. ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي ١٩٤٧ ،الجلستين الثالثة والرابعة ، المصدر السابق ، ص ص ١٣- ١٥.

٣٠- م.م.ن. ، الـدورة الانتخابيـة الحاديـة عشـر ، الاجتمـاع الاعتيـادي ١٩٤٧ ، الجلسـتين الثالثـة والرابعة ، المصدر السابق ، ص ١٥ .

٣١- نصرت الفارسي: نائب ووزير عراقي سابق ولد في بغداد عام ١٨٩٤، وفيها اكمل الابتدائية و الاعداديـة العثمانيـة ،و تخـرج مـن كليـة الحقـوق عـام ١٩١٤ م ، وانخـرط فـي الجـيش العثمـاني واشترك في الحرب العالمية الاولى ووقع اسيرا بأيدي القوات البريطانية ، وبعد انتهاء الحرب عاد الى بغداد ومارس المحاماة حتى عام ١٩٢٤ م وانتخب نائبا في المجلس النيابي ممثلا عن ديالى ، وعين في مناصب قضائية ، واستوزر اكثر من مرة منذ عام ١٩٣٥ م ، وعين ممثلا للعراق في عصبة الامم ١٩٣٧ م – ١٩٣٨ م ، ثم اصبح عضوا في المجمع العلمي العراقي عام ١٩٤٨ ، وتخلى عن هذا المنصب لانه كان نائبا في مجلس النواب ، توفي عام ١٩٧٩. للمزيد ينظر : عبـاس كـاظم جـابر ، نصـرت الفارسـي و دوره السياسـي فـي العـراق ١٨٩٤- ١٩٥٨ ، رسـالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١١.

٣٢- م.م.ن. ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ،الجلسة الخامسة في ٣١ كانون الاول ١٩٤٧ ، مطبعة الحكومة بغداد ، ١٩٤٨ ، ص٣٩ .

٣٣- جعفر حمندي : حقوقي وسياسي عراقي ، ولد في بغداد عام ١٨٩٤ ، واصل تحصيله العلمي في المدرسة الجعفرية ، تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٢٥، وتقلد عدة مناصب ادارية بين (١٩٢٥- ١٩٣٦) ، عيّن وزيرا للمعارف عام ١٩٣٦ ، ووزيرا للشؤون الاجتماعية ١٩٤١ ، وانتخب نائبا عن لواء الحلة للفترة من تشرين الاول ١٩٤٣ الى ٣١ ايار ١٩٤٦ ، ونائبا عن لواء بغداد ممثلا عن منطقة الكاظمية من اذار ١٩٤٧ الى شباط ١٩٤٨ ، ثم نائبا عن بغداد ١٩٥٠ ، توفي عام ١٩٥٢ . للمزيـد ينظـر: جـلال كـاظم محسـن محمد الكنـاني ، جعفـر حمنـدي سـيرته الاجتماعيـة ونشـاطه السياسـي والبرلمـاني فـي العـراق (١٨٩٤ -١٩٥٢) ، مجلـة المستنصـرية للدراسـات العربيـة والدوليـة ،الجامعـة المستنصـرية ، ع ٣٩ ، ص ص ٢٣٩- ٢٤٣. ؛ محمد رشـيد عبـاس النعيمي ، نـواب لـواء الحلـة وانحدارهم الاجتمـاعي والثقافي وانتمـاءهم السياسـي فـي العهد الملكـي ١٩٢٥-١٩٥٨ (دراسة تاريخية) ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، مج ٢٤، ع ٤ ، ٢٠١٣، ص ١١٠٩.

٣٤- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ،الجلسة الخامسة ، المصدر السابق ، ص ص ٤٦-٤٧ .

٣٥- غازي العلي :سياسي عراقي ، انتخب نائبا عن لواء بغداد للدورة الانتخابية الحادية عشر (تشرين الثاني ١٩٤٦ – اذار ١٩٤٧) . ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، المصدر السابق ، ص١٧٤ .

٣٦- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ،الجلسة الخامسة ، المصدر السابق ، ص ص ٤٧ – ٤٨ .

٣٧- د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة : ٣٢٠٥٠/٩٦٦٥ ، بيان رقم (١٩) لسنة ١٩٤٧ – يمنع تصدير الشعير الى خارج العراق في الوقت الحاضر الا بقرار من لجنة التموين العليا، و٥ ، ص٤٧. ؛ صحيفة الوقائع العراقية ، بغداد ، ع ٢٥٤٠ ، ٢٩ / تموز / ١٩٤٧ .

٣٨- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ،الجلسة الخامسة ، المصدر السابق ، ص ص ٤٧– ٤٨ .

٣٩- اركان العبادي : نائب ووزير سابق ، ولد في الشامية عام ١٩١٥ وهو ابن الشيخ عبادي الحسين النائب السابق و احد شيوخ ال فتلة ، وانتخب عضوا في مجلس النواب في ست دورات متتالية ، ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية في وزارة الجمالي الثانية ١٩٥٤ و في وزارة علي جودت الايوبي الثالثة ١٩٥٧ ، وفي وزارة عبد الوهاب مرجان ، توفي عام ١٩٦٩.ينظر : سنان صادق حسين الزيدي وخليل حمود عثمان الجابري ، اركان العبادي احد رواد بناء الدولة العراقية ١٩١٥ – ١٩٦٩ ، د. ن ، بغداد ،٢٠١٥ .

٤٠- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ،الجلسة الخامسة ، المصدر السابق ، ص ص ٥٢ – ٥٣ .

٤١- لمزيد من التفصيل عن خطاب العرش ينظر : م . م. ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة الاولى في ١ كانون الاول ١٩٤٧، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨ ، ص ص ١ – ٤ .

٤٢- ذبيان الغبان : سياسي عراقي ، ولد في بغداد عام ١٨٩٧، وتخرج من مدرسة الحقوق عام ١٩٢٦ ، وعين في المحاكم الدينية ، وانتخب نائبا عن لواء الكوت عام ١٩٣٧ ، ونائبا عن بغداد عام ١٩٤٨ ، واستقال عام ١٩٥٠ ، وتوفي عام ١٩٧٧. للمزيد ينظر: مير البصري ، اعلام الوطنية والقومية العربية ، دار الحكمة ، لندن ،١٩٩٩ ، ص٤٠٥.

٤٣- م.م.ن ،الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ،الجلسة الخامسة ، المصدر السابق ، ص٥٥.

٤٤- كمال السنوي : محامي وسياسي عراقي ، تخرج من مدرسة الحقوق في بغداد ، واختير نائبا لرئيس نقابة المحامين عام ١٩٣٦ . انتخب نائبا عن الدليم ١٩٣٣ و ١٩٣٧ وعن العمارة ١٩٤٧ . توفي عام ١٩٧٧ . للمزيد ينظر : مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٤، ص٣٩٦.

٤٥- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ،الجلسة الخامسة ، المصدر السابق ، ص٤٩ .

٤٦- طالب محمد علي: سياسي عراقي ، ولد في الناصرية عام ١٨٧٠ ، وهو من اسرة دينية ، درس الحقوق ومارس المحاماة ، احد اعضاء حزب الاخاء الوطني البارزين ، انتخب نائب عن لواء المنتفك ١٩٤٧ ، وتوفي عام ١٩٦٢ . ينظر : فاطمة فالح جاسم الخفاجي ، دور نواب لواء المنتفك في مجلس النواب العراقي ١٩٢٥– ١٩٤٥ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة ذي قار ، ٢٠٠٩ ، ص١٤٦.

٤٧- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ،الجلسة الخامسة ، المصدر السابق ، ص ص ٦٤ – ٦٥ .

٤٨- انور جميل : محامي وسياسي عراقي ، ولد عام ١٩٠٠، من قبيلة الجاف ،نال شهادة الحقوق ، ولم يمارس المحاماة على الرغم من انتمائه لنقابة المحامين ، وانتخب نائباً عن السليمانية في الدورة الانتخابية الحادية عشر ، توفي عام ١٩٩١ . سالار عبد الكريم فندي الدوسكي ، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي ١٩٤٥ – ١٩٥٨، مطبعة خاني ، دهوك ، ٢٠٠٨ ، ص ٧٦ .

٤٩- م.م.ن ،الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ،الجلسة السادسة في ١ كانون الثاني ١٩٤٨، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨ ، ص٨٢ .

٥٠- عز الدين النقيب : سياسي عراقي ، ولد في مندلي عام ١٨٩٩، ونشأ فيها ، اصبح رئيسا لبلدية مندلي عام ١٩٢٤ ، انتخب عن لواء ديالى في حزيران ١٩٢٨ ، وبعدها مثل اللواء في جميع دورات مجلس النواب الى عام ١٩٥٨ ، عدا دورة شباط ١٩٣٧ ، اصبح نائبا لرئيس مجلس النواب في كانون الاول ١٩٤٤ ، ثم اعيد انتخابه في الاول من كانون الاول ١٩٤٥– ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦، ثم انتخب نائبا ثانيا للمدة ١٣ نيسان ١٩٤٧–٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٧ ، وتوفي في مندلي عام ١٩٦٩. ينظر : مير البصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢، المصدر السابق، ص٣٨٨.؛ جلال كاظم محسن الكناني ؛ موقف نواب ديالى وآراؤهم في المجلس النيابي (١٩٥٠ – ١٩٥٦) ، مجلة ديالى، جامعة ديالى ، ع ٥٧ ، ٢٠١٢.

٥١- م.م.ن ،الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة السادسة ، المصدر السابق ، ص٨٥ .

٥٢- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ،الاجتماع الاعتيادي ١٩٤٧ ، الجلسة السادسة ، المصدر السابق ، ص ٨٦ .

٥٣- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع الاعتيادي ١٩٤٧ ، الجلسة السادسة ، المصدر السابق ، ص ص ٨٧ – ٨٨ .

٥٤- توفيق النائب : سياسي عراقي ، التحق بالسلك الوظيفي عام ١٩٢٦ ، شغل العديد من الوظائف الادارية منها متصرفا بلواء الديوانية عام ١٩٤٣ وبقي في منصبه حتى عام ١٩٤٧ شغل منصب وزارة الداخلية في وزارة صالح جبر ، وعين وزيرا للداخلية للمرة الثانية في ١٧ / ٣ / ١٩٤٩ وحتى ايلول من العام نفسه بعد تعديل الوزارة اذ شغل منصب وزير الداخلية بالوكالة عمر نظمي في وزارة نوري السعيد المشكلة في ٦ /١/ ١٩٤٩، توفي ١٩٦١ .للمزيد ينظر : قحطان حميد كاظم العنبكي ، وزارة الداخلية العراقية ١٩٣٩ – ١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية – ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص١٩٠ .

٥٥- م.م.ن ،الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة الثامنة في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٨، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨ ، ص ١١٥.

٥٦- م.م.ن ،الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ،الجلسة التاسعة في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨، ص١٢٩.

٥٧- عبد الرحمن الجليلي :ولد في الموصل عام ١٩١٤ ، واكمل الابتدائية والمتوسطة والاعدادية فيها ، ثم سافر الى مصر ، ودخل كلية الحقوق في جامعة فؤاد الاول (القاهرة فيما بعد) ، وتخرج منها عام ١٩٣٦ ، ثم اكمل دراسته العليا فنال درجة الدكتوراه عام ١٩٤٦ في الاقتصاد ، ولما عاد الى العراق عمل مدرسا في كليتي الحقوق والتجارة ، رشح نفسه نائبا عن الموصل عام ١٩٤٨ ،ثم انتخب عام ١٩٥٤ نائبا عن الجبهة الوطنية ، ووزيرا للاقتصاد عام (١٩٥٣ – ١٩٥٤) ، توفي عام ١٩٩٥ ، ينظر : حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ط٢ ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٣، ص ٣٧٧.؛ محمد وليد عبد صالح ، عبد الرحمن الجليلي واسهاماته في مجلس الاعمار ، مجلة آداب الرافدين ،العدد ٧٧، ٢٠١٩ ، ص٥٠١.

٥٨- م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الخامسة في ١٩ كانون الاول ١٩٤٨،مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨ ، ص٧٠ .

٥٩- عبد الجبار الجومرد : محامي وسياسي عراقي ، و أول وزير خارجية في جمهورية العراق ١٩٥٨ ، ولد في الموصل عام ١٩٠٩ ، ونشأ في اسرة علمية دينية محافظة تتعاطى العلم والتجارة ،

اكمل الابتدائية والثانوية في الموصل ، ودخل دار المعلمين في بغداد وتخرج منها عام ١٩٢٩ ، مارس التعليم فترة ، ودرس الحقوق في دمشق وتخرج فيها عام ١٩٣٥ ، ومارس المحاماة في الموصل ، ثم واصل دراسته القانونية في باريس (١٩٣٦ – ١٩٤٥) وحصل على شهادة الدكتوراه في القانون وشهادة دكتوراه أخرى في الآداب ، عملا في الجامعة العربية ١٩٤٦ – ١٩٤٨ ثم استقال من وظيفته ، وعاد الى بلدته الموصل وانتخب نائبا عنها الى المجلس النيابي للسنوات ١٩٤٨ ، ١٩٥٢، ١٩٥٤ ، توفي ١٩٧١ . ينظر: عامر بلو اسماعيل ، عبد الجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي ، مجلة قراءات موصلية ، جامعة الموصل ، ع ٣٤، كانون الاول ٢٠١٣، ص ص ١٠ – ١٢.

٦٠- لمزيد من التفصيل عن الحرب في بلجيكا ينظر : فراس البيطار ، الموسوعة السياسية والعسكرية ، ج ٤ ، دار اسامة للنشر ، الاردن ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٨٩ .

٦١- م.م.ن ،الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة السابعة عشر في ١ اذار ١٩٤٨، ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨ ، ص٢٥٨ .

٦٢- د.و.ك ، الوحدة الوثائقية ، وزارة الداخلية ، رقم الملفة : ٩٢٤٥ / ٣٢٠٥٠ ، الجراد ومكافحته ١٩٤٧ – ١٩٥٣.

٦٣- عز الدين الملا : سياسي عراقي كردي ، ولد في قلعة اربيل عام ١٩١٦ ، وعضواً مجلس النواب للدورة الانتخابية الثانية عشر (٢١ حزيران ١٩٤٨ – ٣٠ حزيران ١٩٥٢) ، عضو مجلس النواب للدورة الانتخابية الثالثة عشر (٢٤ كانون الثاني ١٩٥٣ – ٢٨ نيسان ١٩٥٤) ، عضو مجلس النواب للدور الرابعة عشر (٩ حزيران ١٩٥٤ – ٣ اب ١٩٥٤) ، عضو مجلس النواب للدورة الانتخابية الخامسة عشر (١٦ ايلول ١٩٥٤ – ٢٧ اذار ١٩٥٨) ، وزيراً بلا وزارة في وزارة عبد الوهاب مرجان (كانون الاول ١٩٥٦ – اذار ١٩٥٧) ، توفي في بادو عام ١٩٩٨ . للمزيد ينظر : خالد احمد الجوال ، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي (من ١٩٢٠ الى ١٩٥٨) ، ج١ ، من اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٤٩٩ .

٦٤- ضياء جعفر : وزير ومهندس وسياسي عراقي ، ولد في بغداد عام ١٩١١ ، واكمل دراسته الثانوية عام ١٩٢٣ ، سافر الى بريطانيا لدراسة الهندسة ، تولى مناصب ادارية عدة للمدة (١٩٣٧ – ١٩٤٦) ، انُتخب نائباً عن بغداد عام ١٩٤٧ ، ونائباً عن النجف عام ١٩٤٩ ، عُيّن وزيراُ للمواصلات والاشغال للمدة (اذار ١٩٤٧ – كانون الثاني ١٩٤٨) ، ووزيراً للاقتصاد للمدة (كانون الثاني – كانون الاول ١٩٤٩) ، وللمرة الثانية للمدة (شباط ١٩٥٠ – ايلول ١٩٥٠) ، وللمرة الثالثة للمدة (ايلول ١٩٥٠ – كانون الاول ١٩٥٠) ، وانُتخب نائباً عن بغداد

للأعوام ١٩٥٣ ، ١٩٥٤، ١٩٥٨ ، ثم وزيراً للاقتصاد وللمرة الرابعة عام ١٩٥٣ ، توفي عام ١٩٩٢ . ينظر : مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج ٢ ، المصدر السابق ، ص ص ١٤٣ – ١٤٤.

٦٥- تألفت وزارة نوري السعيد العاشرة من نوري السعيد رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية بالوكالة ، عبد الألـه حافظ وزيراً للخارجية ، محمد حسن كبة وزيراً للعدلية ، شاكر الوادي وزيراً للدفاع ، نجيب الراوي وزيراً للمعارف ، ضياء جعفر وزيراً للاقتصاد ، جلال بابان وزيراً للاشغال والمواصلات ووزيراً للمالية بالوكالة ثم عُيّن خليل اسماعيل وزيراً للمالية . ينظر : م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الحادية عشر في ١٠ شباط ١٩٤٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٩ ، ص ١١٩.

٦٦- خليل اسماعيل : سياسي وحقوقي عراقي ، ولد في بغداد عام ١٩٠٢ ، التحق بمدرسة الحقوق وتخرج فيها عام ١٩٢٦ ، وتولى مناصب ادارية عديدة للمدة (١٩٢٥ – ١٩٤٨) ، عُين وزيراُ للمالية للمدة (كانون الثاني – كانون الاول ١٩٤٩) ، وانتخب نائباً عن لواء العمارة في اذار ١٩٤٩ ، توفي عام ١٩٧٩ . ينظر : مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج ٢ ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

٦٧- لمزيد من التفصيل عن الميزانية العامة ينظر : م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٨ المالية ، الرقم ١٣ ، ع ٤٠ ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٩ .

٦٨- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الحادية والعشرون في ١٢ اذار ١٩٤٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨، ص ٣١٩ .

٦٩- متي سرسم : ولد في الموصل – مسيحي ارثوذكسي – يرجع لقبائل تغلب العربية ، انتخب نائبا في الموصل في المجلس التأسيسي وهو من الرواد الصحفيين الموصليين ، اصدر صحيفة (فتى العراق) عام ١٩٢٠ و(الاخلاص) و (البلاغ) عام ١٩٣٠ ، وانتخب نائباً عن الموصل في عام ١٩٣٩، جدد انتخابه عن اللواء نفسه عام ١٩٤٧ ، وانتخب مرة اخرى عام ١٩٥٣ ، وفي عام ١٩٥٤ وظل نائباً حتى قيام ثورة تموز ١٩٥٨ . للمزيد ينظر : مير بصري ، اعلام الادب في العراق الحديث ، ج ٢ ، تقديم : جليل العطية ، دار الحكمة، ١٩٩٤، ص ٣٥٤.

٧٠- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة الرابعة والعشرون في ٣٠ اذار ١٩٤٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨ ، ص ٣٥٥ .

٧١- اسماعيل الغانم : اسماعيل بن عبد الهادي محمد العبيدي الاعظمي ، ولد عام ١٩٠٧ ، درس في الحقوق وتخرج منها عام ١٩٣٠ ، وعرف بنزعته القومية ، انضم الى حزب الاستقلال ، وانتخب نائبا عن بغداد في حزيران ١٩٤٨ ، واستقال في اذار ١٩٥٠ ، واعيد انتخابه نائبا في حزيران ١٩٥٠ ، واستقال في اذار ١٩٥٢، واعُيد انتخابه نائبا عن بغداد في كانون الثاني ١٩٥٣ حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، توفي عام ١٩٨٣ .للمزيد ينظر: عبد الحميد شندي علوان راضي ، اراء و مواقف اسماعيل الغانم ١٩٣٢ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢ ؛ مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج ٢ ، ص٤٥٢.

٧٢- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة السادسة في ٢١ كانون الاول ١٩٤٨ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨ ، ص٩١ .

٧٣- عبد الرزاق الحمود: سياسي عراقي ، ولد في الزبير ودرس في مدارس البصرة ، ثم رحل الى بغداد ، ودرس الحقوق والعلوم ، ثم اوفد لاكمال دراساته العليا في فرنسا ومصر ، وعاد الى بغداد بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية ، ومارس المحاماة ، وعمل في الاحزاب الوطنية ، فاعتقل في سنة ١٩٤١ وابعد الى الفاو والعمارة ، وانتخب نائبا عن البصرة من حزيران ١٩٤٨ الى اذار ١٩٥٠، واعيد انتخابه في كانون الثاني ١٩٥٣ ، وامضى سنواته الاخير في المملكة العربية السعودية الى وفاته فيها عام ١٩٧١ . للمزيد ينظر : مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ،ج ٢، المصدر السابق ، ص ٤٥٦.

٧٤- م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة السادسة ، المصدر السابق ، ص٩٥.

٧٥- رافائيل بطي: نائب وصحفي عراقي ومؤرخ للأدب ، ولد في الموصل عام ١٩٠١، وتخرج في مدرسة الاباء الدومنيكان عام ١٩١٤ وعين معلما في مدرسة مارا توما للسريان الارثوذكس ، ثم انتقل الى بغداد وواصل دراسته وتخرج في كلية الحقوق عام ١٩٢٩ ، كتب للصحافة وتردد على المجلس الكرملي وهو طالب في الكلية وذيل اسمه بأسماء مستعارة في بداية حياته الصحفية ، مثل (خالد ، محبا للسلام ، فتى العراق) ، عمل رئيسا للتحرير في جريدة العراق ، انتخب نائبا عن البصرة عام ١٩٣٥ و عام ١٩٣٩ ، ونائبا عن بغداد ١٩٤٨ ، وعين وزيرا للدولة لشؤون الدعاية والاعلام ١٩٥٣ ، توفي عام ١٩٥٦ . للمزيد ينظر : حميد المطبعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٥ ، ص٧٧ .؛ خالد احمد الجوال ، الرائد الصحفي رافائيل بطي ، مجلة موصليات ،مركز دراسات الموصل ، ع ٣٥ ، ١ ايلول ٢٠١١ ، ص ص ٢٥ – ٢٦ .

٧٦- م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة الثانية والثلاثون في ٣ ايار ١٩٤٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٩، ص٤٨٦ .

٧٧- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨،الجلسة الثامنة والثلاثون في ١٠ ايار ١٩٤٩، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨ ، ص٦٢٥ .

٧٨- يعني الفساد بالمدلول القانوني والاداري ، اساءة استخدام السلطة العامة للحصول على مكاسب خاصة. للمزيد ينظر : احمد عدنان كاظم و اسمة عبد علي خلف ، تداعيات ظاهرة الفساد المالي والاداري على حقوق الانسان في العراق ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، مج ٣٣ ، ع ١ ، ٢٠١٢، ص ص ١٠٨- ١١٠. ؛ ساجر ناصر حمد وادريس حسن محمد ، اثر الفساد الاداري في اهدار المال العام ،
مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ،جامعة تكريت ، مج ٥ ، ع ١٨ ، ٢٠١٩ . ؛ إيثار عبود كاظم الفتلي و الفساد الاداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٦ -١٨.

٧٩- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة الخامسة ، المصدر السابق ، ص٥٤.

٨٠- عبد الرزاق الشيخلي : سياسي عراقي ، ولد في بغداد عام ١٩٠٤ ، وتلقى تعليمه فيها ، درس الحقوق ، وتدرج في السلك الوظيفي ، وانتخب نائبا عن بغداد عام ١٩٤٧ ، و جدد انتخابه عام ١٩٤٨ ، واستقال عام ١٩٥٠ ، وانتخب مجددا عام ١٩٥٣ ، وكانت اخر نيابة له عام ١٩٥٤ ، توفي عام ١٩٨٥ . للمزيد ينظر : حيدر عطية كاظم ، الجرأة البرلمانية في مجلس النواب العراقي ١٩٤٧ – ١٩٥٤ النائب عبد الرزاق الشيخلي انموذجا ، مجلة مداد الاداب ، كلية الاداب ، الجامعة العراقية ، ع ٢٠ ،٢٠٢٠ ، ص ص ٢٥٧ – ٢٥٩ .

٨١- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة الخامسة ، المصدر السابق ، ص ٦٠.

٨٢- عبد الجبار الملاك : ولد في البصرة عام ١٨٩٧ ، والتحق بمدرسة تذكار الحرية ، ثم التحق بالمدرسة الامريكية ، وانتخب نائبا عن البصرة في اربعة مجالس نيابية (١٩٣٧ ، ١٩٤٧ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤) ، توفي عام ١٩٦٩ . ينظر حسن لطيف الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٣٧٣.

٨٣- م.م.ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة الخامسة ،المصدر السابق ، ص ص ٦١ – ٦٢ .

٨٤- المصدر نفسه ، ص٦٥.

٨٥- جاسم امين مخلص :سياسي عراقي ، وعضو مجلس النواب عن لواء بغداد في الدورة الانتخابية الحادية عشر للمدة (١٩٤٧ –١٩٤٨) . للمزيد ينظر عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، المصدر السابق ، ص ١٥٧ .

٨٦- م.م.ن، الدورة الانتخابية الحادية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ،الجلسة الخامسة ، المصدر السابق ، ص٦٦.

٨٧- داود السعدي: كاتب وسياسي وباحث قانون ،ولد في بغداد عام ١٨٩٦ ، ودرس في مدارسها ، تخرج من كلية الحقوق ، كانت له شهرة وطنية واسعة لدفاعه عن الشيخ ضاري المحمود الذي اتهم بمقتل الحاكم السياسي البريطاني للواء الدليم الكابتن لجمن ، اصدر صحيفة دجلة عام ١٩٢١ والتي شنت حملات انتقادية ضد فيصل الاول والمجلس التأسيسي ، وانتمى الى عدة احزاب سياسية في العهد الملكي ، توفي عام ١٩٦٦ . للمزيد ينظر : علي صالح الكعبي ، نواب الحلة في العهد الملكي (١٩٢٥ – ١٩٥٨)، د . ن ، بابل ، ٢٠٠٦ ، ص٤٥.

٨٨- عبد اللطيف جعفر: سياسي عراقي مثقف من اسرة ثرية في البصرة تعمل بالتجارة واصبح ملاكاً كبيراً ، وانتخب نائباً عن البصرة لأكثر من دورة انتخابية. للمزيد ينظر : حميد رزاق نعمة الموسوي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٨.

٨٩- م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي ١٩٤٨ ،الجلسة الثامنة في ١٤ تموز ١٩٤٨، مطبعة بغداد ، ١٩٤٨ ، ص ص ٩٨ – ٩٩.

٩٠- عبد المجيد القصاب : سياسي وطبيب عراقي ، ولد في بغداد عام ١٩٠٧ ، واكمل دراسته الثانوية فيها ، سافر الى دمشق عام ١٩٢٦ لدراسة الطب ، واكمل السنة الدراسية الثالثة في كلية الطب بفرنسا عام ١٩٣٠ ، ثم حاز على شهادة الدكتوراه عام ١٩٣٤ ، عُين في المستشفى الملكي في بغداد ، وتولى مناصب ادارية كثيرة للمدة (تموز ١٩٣٤ – كانون الاول ١٩٤١) ، وانتخب نائباً عن بغداد للأعوام ١٩٤٧ ، ١٩٥٠ و ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ و ١٩٥٨ ، وعُين وزيراً للصحة للمدة (تشرين الثاني ١٩٥٢ – كانون الثاني ١٩٥٣) ، ووزيراً للمعارف في ايلول ١٩٥٣ ، ووزيراً للصحة للمرة الثانية للمدة (اذار ١٩٥٤ – نيسان ١٩٥٤) ، واعتقل بعد ثورة تموز ١٩٥٨ . ينظر : مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج ٢ ،المصدر السابق ، ١٧٩.

٩١- تألفت الوزارة الجبرية من صالح جبر رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية بالوكالة ، و يوسف غنيمة وزيرا للعدلية و وكيلا لوزارة الاقتصاد ، و عبد الاله حافظ وزيرا للتموين ، و توفيق وهبي وزيرا للمعارف ، وفاضل الجمالي وزيرا للخارجية ، وشاكر الوادي وزيرا للدفاع ، و جميل عبد الوهاب

وزيرا للِشؤون الاجتماعية ، و ضياء جعفر وزيرا للمواصلات والاشغال . للمزيد ينظر: د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، تشكيل واستقالة الوزارات ١٩٢٢ – ١٩٥٨ ، ملفة : ٥٧٩٨٣١١ ، و ٩٦ ، ص١٠١ ، ٢٩ اذار .١٩٤٧.

٩٢- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ ، الجلسة السادسة في ١ كانون الثاني ١٩٤٨،مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨ ، ص٧٥.

٩٣- المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ،الجلسة السادسة في ٢١ كانون الاول ١٩٤٨، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨ ، ص٩٤.

٩٤- جاسم العلي: سياسي عراقي ، وانتخب نائبا عن لواء بغداد في الدورة الانتخابية الثانية عشر (٢٠ كانون الاول ١٩٤٩ الى ٢٠ شباط ١٩٥٠) ، للمزيد من التفصيل ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

٩٥- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ،الجلسة السابعة في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٨، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨ ، ص١١١.

٩٦- م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ،الجلسة الحادية والثلاثون في ٣٠ نيسان ١٩٤٩ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨ ،ص١٥١

٩٧- محمد حديد : سياسي عراقي ، ولد في الموصل عام ١٩٠٧، ودرس فيها ، ثم غادر الى بيروت للدراسة ، ثم درس الاقتصاد السياسي في جامعة لندن عام ١٩٣١ ، مارس نشاطه السياسي في جريدة الاهالي ، انتخب عضوا في مجلس النواب للفترة من ٢٣ شباط ١٩٣٧ الى ٢٦ اب ١٩٣٧ ، وفي ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ ، عين وزيرا للتموين والمالية ، واعيد انتخابه لمجلس النواب مرة اخرى للفترة من ٢١ حزيران ١٩٤٨ الى ٣٠ حزيران ١٩٢٥، توفي عام ١٩٩٧ . للمزيد ينظر : غصون مزهر حسين ، محمد حديد ودوره السياسي والوطني للمدة ١٩٢٦ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ؛ خالد احمد الجوال ، موسوعة اعلام كبار ساسة العراق الملكي (من ١٩٢٠ الى ١٩٥٨) ، ج٢ ، المصدر السابق ، ص٨٦ .

٩٨- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ،الجلسة الثانية والثلاثون ، المصدر السابق، ص ٤٨١ .

٩٩- خدوري خدوري : حقوقي وسياسي عراقي ، ولد في البصرة عام ١٩١٢ ، درس في كلية الحقوق ببغداد ، تولى مناصب ادارية ، وانُتخب نائباً عن بغداد في حزيران ١٩٤٨ ، الا انه استقال في اذار ١٩٥٠ ، ثم أُنتخب نائباً عن بغداد عام ١٩٥٤ ، توفي في بغداد عام ١٩٩٤ . ينظر : مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج ٢، المصدر السابق ، ص ٤٥٧.

١٠٠- ارشد العمري: ولد في الموصل عام ١٨٨٨ ، واكمل دراسته فيها ، درس الهندسة في اسطنبول وتخرج منها عام ١٩١٢ ، وانتخب نائبا عن الموصل عام ١٩٢٥ – ١٩٢٨ ، ثم تولى عدة مناصب ادارية للفترة ١٩٣١ – ١٩٣٤ ، ثم تولى مناصب وزارية للفترة ١٩٣٤ – ١٩٤٥ ، وشكل وزارته الاولى في ١ حزيران ١٩٤٦ ، وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ تولى منصب وزير الدفاع في وزارة الصدر ، توفي عام ١٩٨٢ . للمزيد ينظر : منهل اسماعيل العلي بك ، ارشد العمري ١٨٨٨ – ١٩٧٨ دراسة تاريخية في دوره الاداري والسياسي والعسكري ، مطبعة دار ابن رشد ، الموصل ، ٢٠٠٦ . ؛ خالد احمد الجوال ، ارشد العمري ١٨٨٨ – ١٩٨٢ ، مجلة موصليات ، مركز دراسات الموصل ، ع ٢٠ ، ٢٠٠٧، ص ص ٣٧ – ٤٠ .

١٠١- تألفت الوزارة من ارشد العمري رئيسا ، عبد الله القصاب وزيرا للداخلية ، محمد حسن كبه وزيرا للعدلية ، سعيد حقي وزيرا للدفاع ، فاضل الجمالي وزيرا للخارجية ، يوسف غنيمة وزيرا للمالية ووكيلا لوزارة التموين ، عبد الهادي الجلبي وزيرا للمواصلات والاشغال ، محمود وزيرا للاقتصاد، نوري القاضي وزيرا للمعارف وعبد الهادي الباجه جي وزيرا للشؤون الاجتماعية . ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .

١٠٢- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ،الجلسة الثالثة والثلاثون في ٤ ايار ١٩٤٩، بغداد ، مطبعة الحكومة ١٩٤٨ ، ص٥٢٣.

١٠٣- سعد عمر: ولد في كربلاء عام ١٩٠٣ ، وكان ابوه احد رجال الثورة العراقية، تخرج في كلية الحقوق في بغداد عام ١٩٤١ ، وزاول المحاماة ، وانتخب نائبا عن كربلاء (اذار ١٩٤٧ – شباط ١٩٤٨) ، وجدد انتخابه في تشرين الاول ١٩٤٨ ، وعين وزيرا للشؤون الاجتماعية في ١٠ كانون الاول ١٩٤٩ ، ووزيرا للمعارف في ٥ شباط ١٩٥٠ ، وتوفي عام ١٩٧١ . للمزيد ينظر: فهد مسلم زغير ، سعد عمر العلوان حياته وأثره السياسي في تاريخ العراق ١٩٠٣ – ١٩٥٨ ، مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، ع ٢٩ ، ٢٠٢١ ، ؛ مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث . ج٢ ، المصدر السابق ، ص١٤٧.

١٠٤- محمد راضي ال كعيد الشمري ، موقف نواب لواء كربلاء في المجلس النيابي العراقي في العهد الملكي (١٩٢٥ – ١٩٥٨) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٤، ص٥٤ .